



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي لميلة  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ..... / 2014

قسم : العلوم الاقتصادية والتجارية  
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير  
الشعبة: علوم اقتصادية  
التخصص : بنوك

مذكرة بعنوان:

**دور السياسة النقدية في مواجهة انخفاض الصادرات  
دراسة حالة : الجزائر للفترة (1990-2012)**

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية (ل.م.د.)  
تخصص " بنوك "

إشراف الأستاذ (ة):

بولعراس سفيان

إعداد الطلبة:

- حسناء بولحمونة
- نسيم لعيوي
- هارون بن قويطن

السنة الجامعية: 2014/2013

## شكر وعرهان

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه  
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا  
من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له  
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله

اللهم صلي وسلم على أشرف المرسلين النبي الأمي الصادق  
الوعد الأمين محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وأزكى التسليم  
وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد:  
إن أحق من يخص بالشكر والحمد والتقدير هو العلي القدير  
العليم الخبير إلهي وخالقي ورازقي

دور الكرم والوجود، العنان المنان، دو الجلال والإكرام، أسئله أن  
يوفقني لحمده وشكره على ما أنعم علينا من نعم الموفق  
الميسر، "الذي علم بالقلم على الإنسان ما لم يعلم" نسأله أن  
يعلمنا ما لم نعلم، فله الحمد والمنة.

لابد أن هذا العمل المتواضع قد أخذ نصيبه من الجهد والتفكير، فننقدم بالشكر والثناء إلى كل  
من ساعدنا في إنجاز هذا العمل، فننقدم بالشكر والثناء إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا  
العمل من قريب وبعيد، فشكر كل الشكر إلى الأستاذ القدير الذي لم يقصر معنا ولم يبخل  
علينا بالإرشاد والتوجيه الأستاذ "بولعراس سفيان".

راجين له من الله ن يوفقه لما يحبه ويرضاه، إلى كل معلمينا وأساتذتنا الذين تدرسنا وتكونا

على يدهم إلى إخواننا وأخواتنا في الله

إلى كل من تمنى لنا الخير

الفهرس  
الفهرس



	المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية
	المطلب الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي
	المطلب الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكينزي
	المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي
	أولاً: الثروة الكلية
	ثانياً: عوائد الثروة
	ثالثاً: الأذواق والتفضيلات
	خاتمة الفصل الأول:
	الفصل الثاني: ميزان المدفوعات التوازن والاختلال
	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات
	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات
	المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات
	المطلب الثالث: تقسيمات (مكونات) ميزان المدفوعات:
	ميزان الحساب الجاري أو ميزان السلع والخدمات
	ميزان رأس المال
	المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
	المطلب الأول: القيد في ميزان المدفوعات
	المطلب الثاني: التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات.
	أولاً: التوازن الحسابي
	ثانياً: التوازن الاقتصادي

	المطلب الثالث: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه
	أولاً: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات
	خاتمة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية
	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
	المطلب الأول: الطريقة
	أولاً: اختيار العتبة ومجتمع الدراسة
	ثانياً: تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2012
	المطلب الثاني: الأدوات
	أولاً: تعريف نموذج الدراسة
	ثانياً: اختيار النموذج
	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
	المطلب الأول: نتائج الدراسة







الخطة
الفصل الأول: مدخل نظري للسياسة النقدية
مقدمة الفصل الأول
المبحث الأول: السياسة النقدية
المطلب الأول:
المطلب الثاني:
المطلب الثالث:
المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي
المطلب الأول:
المطلب الثاني:
المطلب الثالث:
الفصل الثاني: ميزان المدفوعات التوازن والاختلال
مقدمة الفصل
المطلب الأول:
المطلب الثاني:
المطلب الثالث:
المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
المطلب الأول:
المطلب الثاني:
المطلب الثالث:
المبحث الثالث:
المطلب الأول:
المطلب الثاني:
المطلب الثالث:
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية
مقدمة الفصل
المطلب الأول:
المطلب الثاني:
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
المطلب الأول:

المطلب الثاني:
خاتمة الفصل
خاتمة عامة
الملاحق
المراجع

# قائمة الأشكال والجداول

## قائمة الأشكال والجداول

## قائمة الجداول والأشكال

### 1- قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
	مخطط يوضح آلية سعر اعادة الخم	1
	مكونات ميزان المدفوعات	2
	مكونات المجتمعات النقدية	3

### 2- قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
	تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1990-2012	1-3
	تطورات الدينار مقابل الدولار في الفترة 1990-2012	2-3
	معدل الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2012	3-3
	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-1998	4-3
	تطور ميزان المدفوعات 1999-2012	5-3
	معادلة الانحدار للمتغير $Exportm_t$	6-3
	تقدير معادلة الانحدار للمتغير	7-3

# مقدمة عامة

## مقدمة عامة

تمثل التنمية الاقتصادية أولوية الاهتمامات للدول المتقدمة والنامية على حد سواء وقد اختلفت الدول في إستراتيجياتها التنموية وسياساتها الاقتصادية لتحقيق ذلك وتشمل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات تختلف أهميتها باختلاف الظروف المتغيرة للدول ومن أهم هذه السياسات السياسة النقدية.

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي بهدف إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة، فالبنك المركزي ينبغي أن يقوم بدور أكثر فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل، وبالتالي الرقابة على البنوك لدى يستعمل مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي وتعبئة المدخرات والموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية والتوزيع العادل للثروة ومعالجة الاختلالات والمشكلات الاقتصادية.

ينشأ عن التعامل التجاري بين دول وأخرى مجموعة من العمليات الاقتصادية تتمثل في انتقال سلع وخدمات وانتقال رؤوس الأموال، وجميع هذه المعاملات التي .... حدود الدولة يتم التقاطها وتخليصها في ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد بلد ما لأن تعامل البلدان فيما بينها في مجال المعاملات الاقتصادية يقتضي تسجيل الدول لكل معاملاتها في سجل هذا الميزان



وبالتالي معرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التي يتعين عليها دفعها إلى العالم الخارجي أو ما على هذا الأخير أن يدفعه إلى الدولة.

ونظرا لارتفاع حجم المبادلات الخارجية للدولة أصبح لميزان المدفوعات أهمية كبيرة يعتبر من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية الاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية وما زاد في أهم... هو الارتفاع الملحوظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية إضافة إلى التطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته.

ومع ظهور الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الدول النامية التي تريد أن تعتمد الأساليب العلمية المتطورة لتسير اقتصادها، عرف الاقتصاد الجزائري تطورات اقتصادية وتحولات عميقة هامة منذ الشروع في الإصلاحات، فقد بدأت منذ سنة 1989م بالعمل على توفير الإجراءات التنظيمية والقانونية للعمل على انتقال الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، أين يعد الجهاز المصرفي ركيزته الأساسية، هذا الأخير عرف في الحقيقة العديد من التطورات خاصة منذ صدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، والذي ظهر فيه اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم تداول النقود مع توضيح أدواتها، ومنح الاستقلالية للبنك المركزي في إدارتها، ومع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد أصبح من الأولويات دراسة الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تتم اتخاذها، ومن ثم إعادة النظر في بعضها لتوفير أفضل الآليات للجهاز المصرفي للقيام بدوره التمويلي وتحقيق الأهداف الاقتصادية

المرسومة، ولتهيئة أفضل السبل وتسهيل عمل السياسة النقدية التي لها علاقة وطيدة مع الجهاز المصرفي.

وتستخدم السياسة النقدية سعر الصرف الذي يعتبر كهدف وسيط لها في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية الميزان في حالة استجابة ومرونة الجهاز الإنتاجي، بالإضافة إلى أن استقرار هذا المعدل (سعر الصرف) يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج.

بحيث تهدف السياسة النقدية إلى معالجة الاختلال الخارجي، معتبرة هذا الاختلال سببه نوع من الاضطراب المرتبط بعدم التوازن في السوق النقدي - طلب وعرض النقود- حيث أن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية، وبالتالي فإن التصحيح يجب أن يتم عن طريق التسويات النقدية.

#### - إشكالية الدراسة:

\* إلى أي مدى يمكن أن تساهم السياسة النقدية في مواجهة انخفاض الصادرات؟.

إن معالجة فكرة أو موضوع دور السياسة النقدية في مواجهة انخفاض الصادرات تفتح المجال لطرح التساؤلات التالية:

1- ما المقصود بالسياسة النقدية؟ وما هي النظريات المحددة لها؟.

2- ما المقصود بميزان المدفوعات؟ وما هي الحلول المقترحة لتصحيح اختلاله؟.

3- كيف يكون رد فعل الاقتصاد الوطني كي يتمكن من استرجاع التوازن الداخلي والخارجي والعودة إلى ... النمو؟.

### فرضيات الدراسة:

- 1- تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.
- 2- تتمثل أهم النظريات المحددة للسياسة النقدية في: النظرية الكمية، النظرية الكينزية والنظرية النقدية.
- 3- ميزان المدفوعات يعتبر سجل حسابي سنوي يتولى تسجيل وتنفيذ مختلف العمليات الدولية ومنه فهو عبارة عن مرآة عاكسة لصورة البلد.

### - أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في الحاجة إلى تقديم دراسة تحليلية عن موضوع السياسة النقدية ودورها في مواجهة انخفاض الصادرات لهذا فأهميتها تكمن في إلقاء الضوء عليها ومعرفة مدى فعاليتها في أداء ذلك الدور.

### - أهداف الدراسة:

1- تقديم فكرة واضحة حول مفهوم السياسة النقدية.

2- تقديم فكرة حول ميزان المدفوعات.

3- إبراز دور السياسة النقدية في مواجهة انخفاض الصادرات.

#### - المنهج المتبع:

سوف يتم استخدام منهج وصفي في هذه الدراسة.

#### - هيكل البحث:

يتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

1- تتم التطرق في الفصل الأول: إلى مدخل نظري للسياسة النقدية حيث سنتناول في المبحث الأول إلى تعريف السياسة النقدية وأهدافها، أدواتها وأنواعها أما المبحث الثاني سنتناول فعالية السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي والتي يمكن إرجاعها إلى نظرية كمية النقود، النظرية الكينزية، النظرية النقدية.

2- أما في الفصل الثاني: فقد تم التطرق إلى ميزان المدفوعات التوازن والاختلال وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وسنتناول في المبحث الأول إلى ماهية ميزان المدفوعات: تعريف، أهميته، وتقسيماته، أما في المبحث الثاني فيتضمن التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات ويشمل: القيد في ميزان المدفوعات، التوازن الحسابي والاقتصادي لميزان المدفوعات وأنواع الاختلال في الميزان، المبحث الثالث تصحيح الاختلال عن طريق تدخل السلطات العامة: مدخل المرونات، مدخل ال....، المقارنة النقدية لميزان المدفوعات.



3- وفي الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في مواجهة انخفاض الصادرات -حالة الجزائر-، وتم تقسيمه إلى مبحثين ويتضمن المبحث الأول: ظهور الاختلالات الاقتصادية الكلية واسترجاع التوازنات على المستوى الداخلي والخارجي، أما المبحث الثاني واقع السياسة النقدية ويتضمن إصلاح السياسة النقدية والقطاع المالي وإدارة السياسة النقدية.

الفصل الأول:  
مدخل نظري للسياسات النقدية

الفصل الأول:  
مدخل نظري للسياسات النقدية

### مقدمة الفصل:

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة ويتم التخطيط لها في البنك المركزي والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة كت تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي وتعبئة المدخرات والموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية والتوزيع العادل للثروة ومعالجة الاختلالات والمشاكل.

والرقابة التي يقوم بها البنك المركزي أو كما يعرف بالضبط النقدي، تهدف إلى التحكم في حجم وكمية التمويل الذي تمنحه المصارف التجارية، وفي نفس الوقت فإنها تعمل على توجيه هذا التمويل إلى القطاعات التي استهدفتها الخطة الاقتصادية العامة للتنمية

ويتضمن هذا الفصل مدخل نظري للسياسة النقدية حيث سنتناول في المبحث الأول تعريف السياسة النقدية وأهدافها، أدواتها، أنواعها، أما في المبحث الثاني سنتناول فعالية السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي والتي يمكن إرجاعها إلى: النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية، النظرية الكينزية، النظرية النقدية.

### المبحث الأول: السياسة النقدية

#### المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأهدافها

##### أولاً: تعريف السياسة النقدية

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها:

التعريف الأول: "عرفت السياسة النقدية بأنها عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة في فترات الانكماش ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي"<sup>1</sup>.

التعريف الثاني: وتعرف بأنها "التأثير في حجم وسائل الدفع الإجمالية بحيث تؤدي إلى امتصاص السيولة الزائدة أو مد الاقتصاد القومي بتيار نقدي إضافي في حالة نقص السيولة"<sup>2</sup>.

التعريف الثالث: وللسياسة النقدية معنيان حيث تعرف بالمعنى الضيق بأنها "الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة"، فقد عرفها الاقتصادي كنت "Kent" بأنها: "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل".

ويتضمن هذا المعنى التوسع والانكماش بحجم النقد المتداول بقصد بلوغ أهداف محددة، كما عرفها الاقتصادي (Shaw) "بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير على كلفة الحصول عليه".

أما السياسة النقدية بمفهومها الواسع فتشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي وهي بذلك تشمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والمصرف المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير استعمال النقد والائتمان وبالتالي يمكننا أن نعرفها "بأنها ذلك العمل الذي يوجه إلى التأثير على النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> د. محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية، تحليلية، قياسية)، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011، ص:

<sup>2</sup> بلعربي رمزي، السياسة النقدية والجباية لمواجهة انخفاض الصادرات - حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ليسانس مالية وبنوك، 2010-

<sup>3</sup> د. أكرم حداد، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، ط2، دار وائل للنشر، 2008، ص: 183.

التعريف الرابع: وتعرف كذلك بأنها "تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"<sup>1</sup>.

### ثانيا: أهداف السياسة النقدية

لاشك أن أهمية السياسة النقدية لا تتبع من كونها تؤثر على العرض النقدي وأسعار الفائدة فقط، ولكن أيضا لأنها تؤثر في النهاية على مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى رفاهية أفراد المجتمع وفيمايلي سوف نتعرف على أهداف السياسة النقدية كمايلي:

**1- استقرار سعر الصرف العملة المحلية:** إن الهدف التقليدي للسياسة النقدية هو العمل على الاحتفاظ باستقرار أسعار الصرف، وذلك من خلال إتباع القواعد النقدية المعدنية، فقد كان السبب الرئيسي للسياسة العامة التي تهدف إلى استقرار أسعار الصرف قبل عام 1931 هو الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن استقرار سعر الصرف إنما يعتبر لازما لتحقيق الثقة الدولية وجعل التجارة الدولية تقوم على أوسع نطاق والتي من خلالها يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للعالم.<sup>2</sup>

### 2- زيادة مستوى التوظيف: ترجع أهمية تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف للسببين رئيسيين:

1: هناك العديد من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن زيادة معدلات البطالة وتتضمن تلك الآثار الزيادة على الضغوط المالية على الأفراد العاطلين وحرمانهم من مستويات المعيشة التي كانوا يتمتعون بها قبل فقدانهم لوظائفهم وكذلك المعانات النفسية الناتجة عن افتقاد الشعور بالذات ويرى الكثير من الباحثين أن زيادة معدلات البطالة يمثل بيئة ملائمة لارتفاع معدلات الجرائم المختلفة الأمر الذي يؤثر سلبا على أفراد المجتمع ككل.

2: إن وجود مستوى مرتفع من البطالة لا يعني فقط أن هناك موارد بشرية عاطلة ولكن يعني أيضا أن هناك وسائل إنتاج أخرى عاطلة مثل وحدات الإنتاج المعطلة والآلات والمعدات غير المستخدمة الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي.<sup>3</sup>

**3- استقرار الأسعار:** يتم اللجوء إلى السياسة النقدية لحل إشكالية عدم استقرار الأسعار باعتبار أن النقود أكثر العوامل تأثيرا في تقلبات الأسعار ويرى فريدمان أن هناك صعوبة في ضبط الأسعار بمعزل عن ضبط معدل زيادة كمية النقود وقد استشهد بتجارب ألمانية وإيطالية وفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا لا ينفي وجود عوامل أخرى قد تمارس تأثيرا في تقلبات الأسعار كالاختراكات وتغيرات سعر الصرف وغيرها إلا أن تغيرات

<sup>1</sup> بلعربي رمزي، مرجع سبق ذكره، ص: 03.

<sup>2</sup> د.وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط1، دار بداية للنشر، 2010، ص: 178.

<sup>3</sup> بلعربي رمزي، مرجع سبق ذكره، ص: 3-4.

عرض النقد تظل الأساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لذلك تسعى السلطات النقدية للتحكم في كمية عرض النقد بما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي وفي الوقت الذي يرى فيه الكثير من الاقتصاديين أن التضخم مشكلة اقتصادية يجب محاربتها.

**4- استقرار سوق النقد:** نصف الاقتصاديين يرون أن هدف السياسة النقدية هو العمل على تحقيق استقرار سوق النقد وعلى ذلك يجب أن يعمل على القضاء على التقلبات الموسمية للطلب على النقود وأن توفر السلطات النقدية السيولة والائتمان في أوقات ومن خلال السياسة النقدية يجب تحقيق الموائمة بين عرض النقود وطلب على النقود وعلى أية حال فإن مثل هذا الهدف لم يلقى قبولا على النطاق.

**5- تشجيع النمو الاقتصادي:** من بين أهداف السياسة النقدية تحقيق معدل نمو سريع، فيجب أن تهدف السياسة النقدية نحو التشجيع والمحافظة على مستوى عال من التوظيف والدخل.

والاتجاه الحديث في السياسة النقدية هو العمل على جمع بين هدف استقرار سعر الصرف وهدف الارتقاء والمحافظة على مستوى عال من التوظيف والدخل، وعليه فإن السياسة النقدية كوسيلة للنهوض بالنمو الاقتصادي أصبحت إحدى أهداف سياسة البنوك المركزية في إدارة الائتمان<sup>1</sup>.

**6- توازن ميزان المدفوعات:** تلعب السياسة النقدية دورا كبيرا في تحقيق العجز في ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر إعادة الخصم الذي يدفع البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها، فيتسبب ذلك في انخفاض حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية، الأمر الذي يشجع المستوردين من خارج البلد على زيادة استيرادهم من السلع والخدمات المحلية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يعتبر عامل جذب للأموال الأجنبية للداخل، وهذا من شأنه زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

والتوازن قد يكون داخلي وقد يكون خارجي فالداخلي هو ذلك التوازن الذي يحقق التوظيف الكامل دون التضخم أما التوازن الخارجي فيتم عن طريق التوازن في ميزان المدفوعات الذي يشمل تحركات النقود كونها أكثر نجاحا في تحقيق التوازن الخارجي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> د.وليد الصافي، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

<sup>2</sup> د. محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

يقصد بأدوات السياسة النقدية مجموعة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي من أجل تنظيم وتوجيه الائتمان وفقا للموقف النقدي من خلال تحكمه في حجم السيولة النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية من ثم التحكم في قدرة هذه البنوك على منح الائتمان وفقا لمتطلبات السياسة الاقتصادية التي يرمي البنك المركزي إلى تحقيقها وتقسّم الأدوات إلى نوعين: الأدوات المباشرة والأدوات الغير مباشرة.

#### أولاً: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (النوعية والكيفية)

تتمثل هذه الأدوات في:

**1- الإقناع الأدبي:** هو أداة تحاول من خلالها المصارف المركزية إقناع المصارف التجارية بإتباع سياسة معينة دون الحاجة إلى إصدار تعليمات رسمية واستخدام الرقابة القانونية وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه ودقتها في إجراءاته ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها إتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون تمويلها لدى نجد أن هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة الحديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.

**2- تنظيم القروض الاستهلاكية:** تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية وأن يقوم المصرف بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة أو يقوم البنك المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد للمدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام تقسيط بأن يدفعه كالجاء من القيمة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد من خلال قسم السلع المختلفة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط.

**3- السقوف التمويلية:** تعمل السوق التمويلية على الحد من التوسع من التمويل الإجمالي وجعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويل الذي يحدد في الخطة وأن أي مصرف يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم أن يودع لدى البنك المركزي مبلغا يعادل هذه التجاوزات وأن يفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقرير البنك والسلطة النقدية ومن ثم فإن استخدام البنك المركزي بسقف إجمالي على ما يمكن أن يمنحه المصرف على كل عميل لضمان تنوع الاستثمار ويعود دون شك بالفائدة على الفرد والمجتمع<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بلعربي رمزي، مرجع سبق ذكره، ص: 7-8.

ثانيا: الأدوات الغير مباشرة

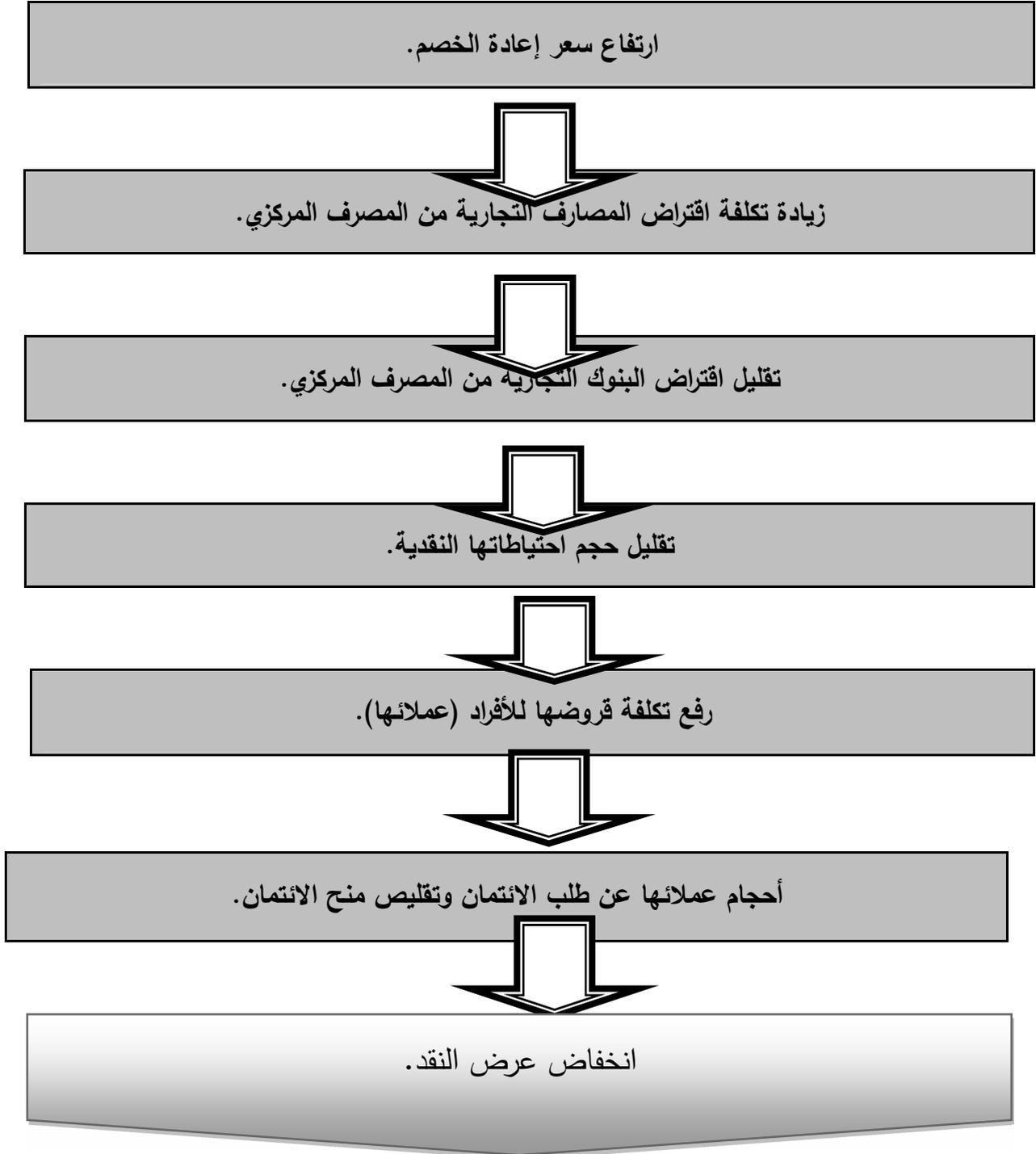
1- سعر إعادة الخصم: هو عبارة عن سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك الجزائري المركزي عن البنوك التجارية مقابل إعادة خصم الحوالات التي لديها<sup>1</sup>.

ويهدف المصرف المركزي من سياسة إعادة الخصم التأثير على كلفة حصول المصارف التجارية على الموارد النقدية الإضافية التي يقدمها من جهة وعلى كلفة الائتمان الذي تضعه المصارف تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية من جهة أخرى وتؤثر سياسة إعادة الخصم على حجم الائتمان المصرفي على عرض النقود وفق الآلية التالية:

- إذا شعر المصرف المركزي بأن عرض النقد في الاقتصاد قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه، فإنه يسارع إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية لتقليص الكمية المعروضة من النقد في السوق حيث يعمل على رفع سعر إعادة الخصم مما يزيد من كلفة الإقراض وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تقليل احتياطات المصارف من السيولة النقدية مما يدفعها لرفع أسعار الفائدة على القروض وهذا الإجراء يؤدي إلى قلة إقبال الأفراد، على الاقتراض وهذا من شأنه أن يقلل الإنفاق النقدي، ويخفف من حدة الضغوط التضخمية، وأخيرا يقلل من عرض النقد ويمكن ترتيب ذلك حسب النموذج التالي:

<sup>1</sup> محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

الشكل رقم (1): مخطط يوضح آلية سعر إعادة الخصم



المصدر: أكرم حداد، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط2، دار وائل للنشر، 2008، ص: 188

أما في حالة رغبة المصرف المركزي في إتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة عرض النقد فإن المصرف المركزي يلجأ إلى خفض سعر إعادة الخصم وهذا بدوره يشجع المصارف التجارية لطلب المزيد من السيولة مادامت تكلفة

الحصول عليها منخفضة مما يعمل ذلك على زيادة الاحتياطات النقدية ومقدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان ويدفعها إلى خفض سعر الفائدة على القروض وبالتالي إلى زيادة في عرض النقد وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الإنفاق ومن ثم الإنتاج والدخل والاستخدام مما يرفع من مستوى النشاط الاقتصادي للدولة.

ومع ذلك فقد لا تتجح هذه الأداة في التأثير على حجم الائتمان فهناك عوامل عديدة يمكن أن تجعل سعر إعادة الخصم غير فعال وهذه العوامل هي:

\* وفرة الاحتياطات لدى المصارف التجارية.

\* وجود مصادر أخرى للسيولة.

\* صغر حجم السوق.

**2- نسبة الاحتياطي القانوني:** هي تلك النسبة التي تفرض على ودائع المصارف التجارية من قبل البنك المركزي حيث يقوم باقتطاع تلك النسبة وتحويلها إلى حسابات البنك التجاري لديه وتحدد هذه النسبة وفقا للظروف الاقتصادية التي تمتد بها الدولة ويكون الهدف المباشر من الاحتفاظ بهذه الودائع لدى المصرف المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين أما الصرف الآخر لهذه الأموال المقطعة هو التأثير على عرض النقد لدى المصارف التجارية.

وفي حالة الانكماش الاقتصادي يسعى المصرف المركزي لتقليل نسبة الاحتياطي القانوني بحيث توفر لدى المصارف كمية أكبر من الودائع التي تستخدمها في منح الائتمان وبالتالي التوسع في عرض النقد للخروج من حالة الكساد الاقتصادي وزيادة عرض النقد ستقلل بالضرورة من كلفة الأموال على المقترضين من ناحيتين:

- إحداهما بسبب المنافسة التي ستحدث نتيجة زيادة أموال المصارف مما يدفع باتجاه تقليل سعر الفائدة لجذب المزيد من المقترضين، والثانية انخفاض تكلفة الأموال على المصارف التجارية على أن لاستخدام هذه السياسة الكثير من المخاطر، ففي حالات التضخم تكون هذه السياسة فاعلة بشكل أكبر عنها في حالات الكساد الاقتصادي، وذلك لانخفاض الطلب على القروض في حالة الكساد، كما أن فعالية هذه السياسة تنتهي إذا ما توفرت احتياطات فائضة لدى المصارف التجارية.

**3- عمليات السوق المفتوحة:** يقصد بها قيام المصرف المركزي ببيع وشراء السندات المالية الحكومية في السوق النقدية فإذا شعر المصرف المركزي أن هناك انكماش في الاقتصاد لابد من زيادة عرض النقود فإنه يقوم بشراء السندات من المصارف التجارية فتزيد الاحتياطات لديها، وإذا ما ارتأى هناك ضرورة لتقليل عرض النقد فإنه سيدخل بائعا لهذه الأوراق، ومن هنا نرى أن هناك 3 شروط أساسية لضمان فعالية عمليات السوق المفتوحة وهي:

- مدى توفر السندات الحكومية (كما ونوعا).

- مدى توفر سوق نقدية نشيطة لتداول الأوراق.

- مدى استجابة المصارف التجارية لرغبات المصرف المركزي.

ولذلك نرى أن هذه السياسة فاعلة في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية لتوفر الشروط السابقة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أنواع السياسات النقدية

هناك نوعان من السياسات النقدية التي تتبعها الدول، وتستخدم كل سياسة بمعزل عن السياسة الأخرى وفي ظل ظروف معينة وهذه السياسة هي:

#### أولاً: السياسة الانكماشية

وتتبعها الدول إذا مر اقتصادها بظاهرة التضخم ويكون الهدف من هذه السياسة هو تحقيق حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال إتباع إحدى أدوات السياسة النقدية، وبالتالي تلجأ الدولة إلى إحدى الإجراءات التالية:

1- رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي وبالتالي سوف يقلل إقبال البنوك التجارية إلى إعادة خصم الأوراق التجارية وبدورها سوف تقوم البنوك التجارية برفع سعر إعادة الخصم مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية.

2- دخول البنك المركزي بائعاً للسوق المفتوحة، وبالتالي سوف يضع المزيد من الأوراق التجارية مقابل امتصاصه المزيد من حجم السيولة المتداولة في السوق.

3- رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، إذا رفع البنك المركزي سعر الاحتياطي الإلزامي، سوف تقل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية وبالتالي سوف تقل مقدرتها على الإقراض.

#### ب- السياسة التضخمية (التوسعية):

هي الإجراءات التي تتبعها البنوك المركزية لمحاربة ظاهرة الانكماش عن زيادة المعروض من السيولة النقدية وتقوم جراً ذلك بمايلي:

\* تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي.

\* تخفيض سعر إعادة الخصم.

<sup>1</sup> د. أكرم حداد، مرجع سبق ذكره، ص: 185-190.

\* دخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المتداولة في السوق المالي<sup>1</sup>.

**المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي**

**المطلب الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي**

يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرتهم إلى النقود ووظائفها، إذ جاءت النظرة الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل، وهي بمنزلة ستار يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد القومي، وأسقطوا تماما من حساباتهم وظيفتها بوصفها أداة للادخار أو الاكتناز، فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق.

لقد جاءت الفروض الكلاسيكية حول دور النقود في الاقتصاد إيمانا منهم بأن هناك نظاما اقتصاديا يسوده التوافق بين العلاقات الحقيقية في الاقتصاد إذا ما تركت دون تدخل من لدن السلطات العامة (قانون ساي)، فإن النقود تضل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية والعوامل النقدية أو التقسيم بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، ففي القطاع الحقيقي تتحدد العوامل الحقيقية كالدخل والاستخدام والإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية، أما القطاع النقدي فيتحدد فيه كمية النقود وهذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود التي تشير إلى أن تغير كمية عرض النقود تؤدي إلى تغيرات متناسبة طرديا في المستوى العام للأسعار، ومن تم تغيرات متناسبة عكسيا في قيمة النقود وبالتالي فإنه بالإمكان استنباط السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي لنظرية كمية النقود.

إن جدلا دار بين الاقتصاديين الكلاسيك يمثلهم "فيشر" و"ألفريد مارشال" و"بيجو" و"روبينسون" على أن هناك علاقة ايجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول وبين المستوى العام للأسعار، وكذلك أكدوا أن تغيرات عرض النقود ليست قادرة على إحداث تغيرات في المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج والدخل وسعر الفائدة وهذا يعني أن زيادة الكمية المعروضة من النقود بمقدار 5% مثلا تسبب في ارتفاع الأسعار المحلية بنفس النسبة من العرض النقدي، مما يؤدي إلى تغيير القيمة الإسمية وليست الحقيقة للنتاج القومي الإسمي.

وسعى منهم لتوضيح هذا الموقف النظري اعتمد الكلاسيك على ما يسمى بمعادلة التبادل أو التعامل لفيشر والتي صيغت على النحو التالي:

$$MV=PT$$

حيث أن:

M: كمية النقود في التداول.

<sup>1</sup> د.وليد صافي، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

$V$ : سرعة دوران النقود.

$P$ : المستوى العام للأسعار.

$T$ : حجم التبادل الذي يجري في زمن ما.

ولربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فقد استبدلت  $T$  بالمتغير  $Y$  والذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة فأصبحت المعادلة كالتالي:

$$MV=PY$$

ولقد أعيد صياغة هذه النظرية فيما بعد من لدن الاقتصادي البريطاني "ألفريد مارشال" إذ قدم صياغة أخرى للطلب على النقود، وتسد أيضا إلى نظرية كمية النقود التي أطلق عليها بمعادلة "كامبردج" أو نظرية الأرصد النقدية، وصيغت على النحو التالي:

$$M=KPY$$

إذ تختلف هذه المعادلة عن سابقتها فقط بمفهوم  $K$  والذي هو في الحقيقة يساوي  $\frac{1}{V}$  ويمكن توضيح ذلك كمايلي:

معادلة فيشر:  $MV = PY$

$$V = \frac{PY}{M}$$

معادلة كامبردج:  $K = \frac{M}{PY}$

حيث أن:  $K = \frac{1}{V}$ ،  $V = \frac{1}{K}$ .

ويمثل ( $V$ ) في معادلة "فيشر" الرغبة في إنفاق النقود مثلما أشرنا إليه سابقا، في حين أن  $K = \frac{1}{V}$ ، يمثل الوحدة النقدية الواحدة التي يحتفظ بها الفرد خلال السنة وخلال المدة التي طور بها الكلاسيك نظريتهم وجدوا أن الناتج الإجمالي الحقيقي ( $Y$ ) لا يتغير طالما أن الموارد الاقتصادية محددة وأن الاقتصاد يتسم بالتوظيف الكامل للموارد، بمعنى أن حجم الإنتاج لا يمكن تغييره خلال المدى القصير، مما جعل مستوى الأسعار عرضة للتغير نتيجة التغيرات التي تطرأ على كمية النقود ثم أنهم افترضوا ثبات ( $V$ ) لأنها تعتمد على عوامل لا تتغير كثيرا مثل أنماط الإنفاق وأساليب الدفع وثروة الفرد وأسعار الفائدة والتضخم المتوقع والمستوى العام للأسعار ودورة الأعمال والاتجاه السياسي والاقتصادي للبلد، وهي متغيرات مستقرة في المدى القصير، أي من منظور السياسة النقدية، إذ أن البنك المركزي لن يستطيع من خلال قيامه بزيادة عرض النقود التأثير في معدل النمو في الاقتصاد، ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات أي حجم المعاملات وهو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفرها، وهذا ما استطاعوا الوصول إليه، لأن النقود لحد هذه الحقبة من الزمن لا تزال تعد وسيلة لتسهيل الحياة الاقتصادية وتتمتع

بالحيادية وبالتالي حيادية السياسة النقدية خلال مدة الكلاسيك والنيوكلاسيك، فعلاقة النقود موجودة فقط مع المستوى العام للأسعار لا غيرها<sup>1</sup>.

ومما سبق نستنتج مايلي:

1- أن مارشال يولي أهمية قصوى لـ (K) نسبة التفضيل النقدي بحيث يعتبرها العامل الرئيسي الذي ينتج عن تغييره تغير في مستوى الدخل والأسعار، عندما تحصل تقلبات مفاجئة في التوقع، وبذلك فإن أنصار هذا الاتجاه لا يقصرون تغير الأسعار على تغير كمية النقود بشكل مباشر كما هو الحال في تحليل "فيشر" بالرغم أنهم يؤيدون العلاقة الطردية بين كمية النقود والأسعار إلا أنهم يعتبرونها غير مباشرة.

2- هناك علاقة عكسية بين (K) التفضيل النقدي ومستوى الأسعار (P)، بمعنى أن زيادة طلب الأفراد على النقود السائلة يعمل على انخفاض الأسعار والعكس صحيح.

3- تأتي الأهمية الأخرى لمعادلة الأرصدة النقدية، كونها توضح أن البنك المركزي لا يستطيع إدارة الأسعار، فهو يتحكم في كمية النقود الاسمية (M) فقط أما كمية النقود الحقيقية فالأفراد هم الذين بإمكانهم إدارتها من خلال التأثير على الأسعار صعودا ونزولا<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكينزي

تعتبر النظرية الكينزية عرض النقود من النظام المصرفي فعل خارجي، بمعنى أن عرض النقد يتم تحديده من طرف سياسة البنك المركزي، في حين أن الطلب على النقد يتوقف على سلوك الوحدات الاقتصادية الغير مالية فيكون الطلب النقدي بذلك فعل داخلي ويعتقد الكينزيون أن الأفراد يقومون أولاً بتقسيم دخلهم بين الاستهلاك والادخار، وفي المرحلة الثانية يقررون اتجاه ادخاراتهم إلى سائل نقدي أو إلى استثمار في السندات المالية والتقسيم بين السندات النقدية والمالية يتوقف على مستوى أسعار الفائدة، فأسعار الفائدة المنخفضة تحث على الاحتفاظ بالنقود السائلة بكميات كبيرة، بينما أسعار الفائدة المرتفعة تشجع على شراء سندات مالية.

النتيجة أن الكينزيون يستخلصون أن طلب السيولة يتأثر كثيرا بتغير أسعار الفائدة وعليه السياسة النقدية النشيطة والتي تسعى إلى التأثير على عرض النقود لا يمكن أن تؤثر على تطور النشاط الاقتصادي، وهذا راجع للتأثير الكبير للكتلة النقدية على سعر الفائدة بالانخفاض فيؤدي إلى زيادة الاكتناز فيلغي المفعول الايجابي المنتظر من وجود وسائل دفع جديدة في التداول<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> د. عباس كاظم المدعي، السياسات النقدية والمالية، وأداء سوق الأوراق المالية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 25-29.

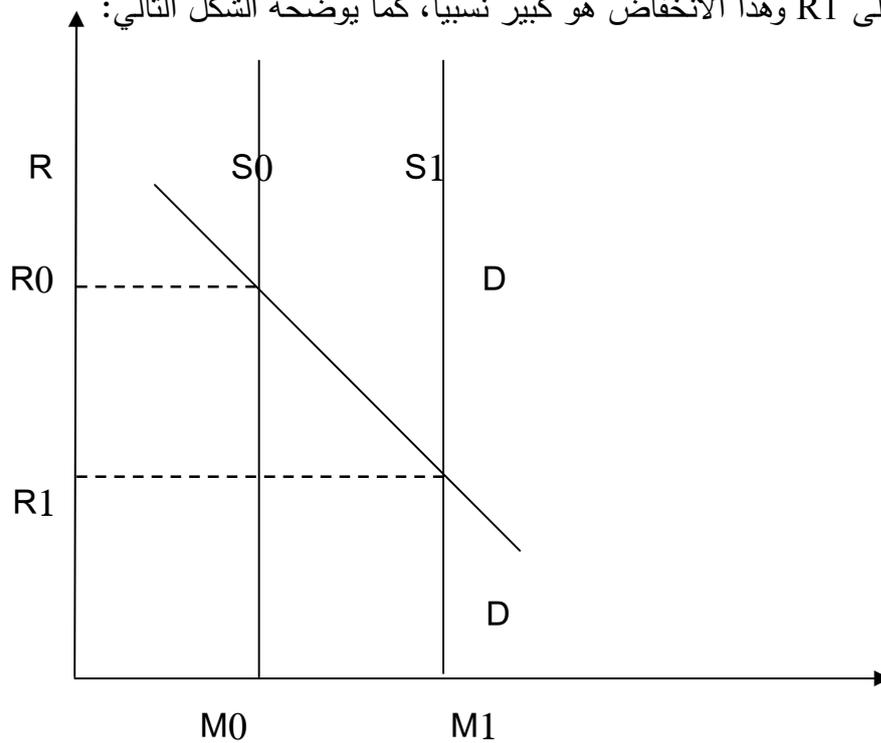
<sup>2</sup> د. محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص: 43، 44.

<sup>3</sup> د. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص: 137.

والسياسة النقدية لدى الكينزيين لها أهمية كبرى في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيض حدة التقلبات الاقتصادية بالإبقاء على مستويات الإنفاق الكلي اللازمة لتحقيق الحد الأقصى من التشغيل بأقل قدر ممكن من الأسعار، خاصة وأن قرارات الإنفاق للأفراد والمشاريع لا تتأثر بمستويات الدخل لوحدها، وإنما بمقادير النقود الحاضرة والأصول السائلة التي بحوزتهم وبحجم الائتمان المصرفي المتاح وكلفة الحصول عليه، ويقرر التحليل الكينزي أن للسياسة النقدية تأثير مباشر على مستوى سعر الفائدة ثم على قرارات ومستويات الاستثمار وكذلك على حجم التشغيل والإنتاج والدخل القومي، ويعتمد هذا التأثير على سعر الفائدة بنسبة تعتمد على مرونة منحنى التفضيل النقدي، ويقل انخفاض سعر الفائدة تدريجياً كلما تزايدت مرونة الطلب على النقود، أما إذا كان منحنى تفضيل السيولة تام المرونة، فإن فعالية السياسة النقدية تكون معدومة في التأثير على سعر الفائدة، لأن تفضيل السيولة هنا يكون مطلقاً غير محدود لدى الأفراد خاصة أثناء فترات الكساد الاقتصادي.

ويمكن توضيح ذلك بيانياً من خلال الرسم التالي لثلاث حالات هي:

1- أن يكون منحنى التفضيل النقدي غير مرناً نسبياً، هنا نرى أن منحنى التفضيل النقدي DD هو غير مرناً نسبياً، فعند زيادة كمية النقود من  $S_0$  إلى  $S_1$  فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة  $R_0$  إلى  $R_1$  وهذا الانخفاض هو كبير نسبياً، كما يوضحه الشكل التالي:



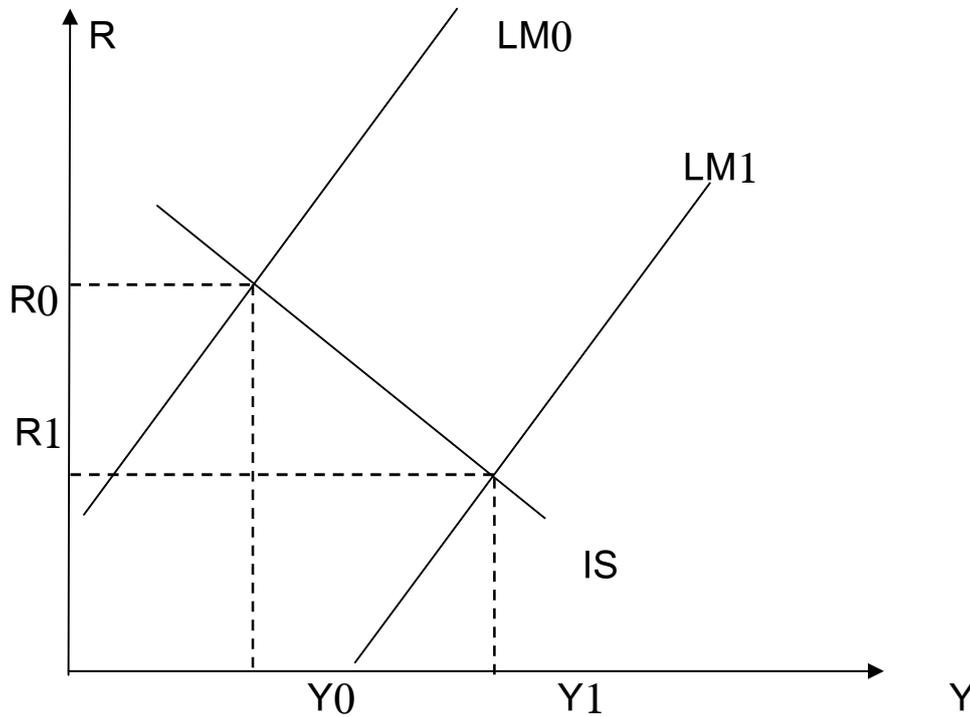
المصدر: أ. د. سعد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،

عمان، الأردن، 2010، ص: 45.

2- أن يكون منحني التفضيل النقدي مرنا نسبيا، وهنا فإن زيادة عرض النقد من  $M_0$  إلى  $M_1$  سوف تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة من  $R_2$  إلى  $R_3$  وإن المسافة  $R_3 R_2$  هي أقل من المسافة  $R_0 R_1$ ، وبشكل عام فإن فعالية السياسة النقدية تعتمد على الانحدار النسبي لمنحى  $IS$  و  $LM$ ، فالسياسة النقدية أكثر فعالية عندما يكون منحني  $LM$  كثير الانحدار، وكان مستوى  $IS$  مستويا نسبيا، والانحدار الشديد في منحني  $LM$  يعني أن الأفراد لا يغيرون كثيرا من مقدار النقود التي يرغبون في الاحتفاظ بها بالنسبة لدخولهم وذلك لتغيرات في تكلفة الاحتفاظ بالنقود (أي سعر الفائدة).

كما أن منحني  $IS$  قليل الانحدار ينتج عن دالة استثمار قليلة الانحدار بالنسبة لسعر الفائدة ويتبين هذا من خلال استعراض الحالتين التاليتين:

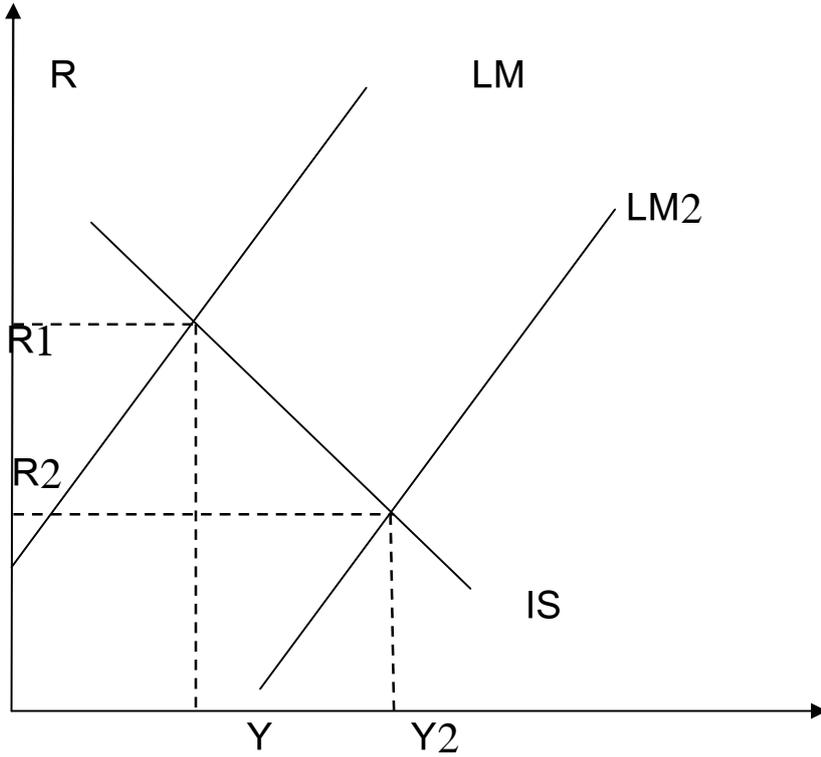
- الحالة 1: يكون فيها منحني  $LM$  كثير الانحدار بينما منحني  $IS$  قليل الانحدار، ومن هنا فإن زيادة عرض النقد سوف تنقل منحني  $LM$  إلى  $LM_1$  ويبقى منحني  $IS$  مكانه، ويترتب على ذلك أن يزيد الدخل القومي من  $Y$  إلى  $Y_1$ ، كذلك فإن معدل سعر الفائدة سوف ينخفض من  $R$  إلى  $R_1$  كما هو مبين في الشكل التالي:



المصدر: أ.د. سعد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،

عمان، الأردن، ص: 246.

- الحالة 2: وفي هذه الحالة يكون منحنى LM قليل الانحدار، بينما منحنى IS كثير الانحدار، وهنا فإن زيادة عرض النقد سوف تنتقل إلى منحنى LM إلى LM2 ويبقى منحنى IS مكانه ويترتب على ذلك زيادة الدخل القومي من  $Y$  إلى  $Y2$  وكذلك ينخفض سعر الفائدة من  $R$  إلى  $R2$  وبالتالي فإن زيادة عرض النقد سوف تزيد من الدخل القومي وتنخفض من ذلك سعر الفائدة.



المصدر: أ.د. سعد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،

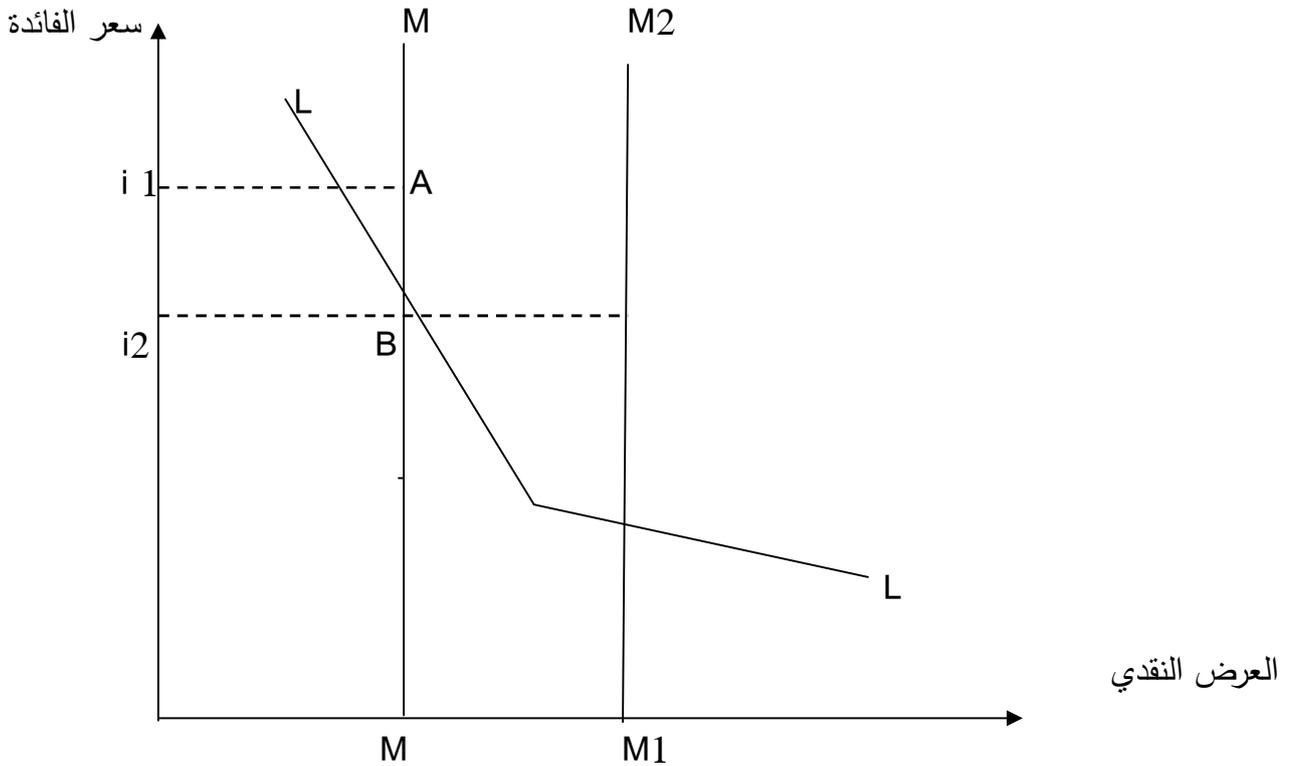
عمان، الأردن، ص: 247.

لكن الأمر هنا أن زيادة عرض النقد سوف يكون لها أثراً كبيراً على زيادة الدخل القومي كلما كان منحنى LM أكثر انحداراً وكلما كان منحنى IS أقل انحداراً، بينما تخفيض سعر الفائدة يكون أكثر فعالية كلما كان منحنى IS أكثر انحداراً ومنحنى LM أقل انحداراً.

وبين هذه الحالات حالات لا نهائية واحتمالات عديدة أي أنه وفي الرسمين البيانيين السابقين فإن المسافة بين  $Y$  و  $Y1$  في الرسم الأول أكبر من المسافة  $Y$   $Y2$  في الرسم الثاني، كما أن المسافة  $R$   $R1$  في الرسم الأول

أقل من المسافة  $R R2$  في الرسم الثاني، يلاحظ من التحليل السابق أن زيادة عرض النقد تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتخفيض سعر الفائدة، لكن عملية زيادة الدخل القومي إلى حده الأقصى سوف يقلل سعر الفائدة في أدنى حدود الانخفاض، والعكس عندما تقل سعر الفائدة لأقصى حد سوف يزيد الدخل القومي في أدنى حدود الزيادة<sup>1</sup>.

وللوصول إلى التوازن في سوق النقد فإن الأمر يتطلب حصول توازن بين عرض النقد والطلب عليه، وبما أن عرض النقد يتحدد من قبل السلطة النقدية، كونه متغيراً خارجياً، فإن التوازن في سوق النقد يحدث عند تقابل منحنى عرض النقد الثابت مع منحنى الطلب الكلي النقدي:



الشكل أ-

المصدر: د. محمد ضيف القطايري، دور السياسة النقدي الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية، تحليلية، قياسية)، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011، ص: 53.

<sup>1</sup> أ.د. سعد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 243-247.

يوضح الشكل أ- أعلاه أن التوازن في سوق النقد يحدث عند النقطة (A) حيث يتقاطع منحى العرض النقدي (M) مع منحى الطلب النقدي (LL)، فإذا قامت السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي إلى (M1)، حيث ينتقل منحى العرض (M) إلى (M1) فسيحدث التوازن في سوق النقد عند النقطة (B) عند مستوى منخفض لسعر الفائدة  $i_2$  والعكس في حال زيادة الطلب النقدي مع ثبات كمية عرض النقد، حيث يحصل التوازن النقدي عند مستويات مرتفعة من سعر الفائدة ويحصل عدد من التوازنات المختلفة لسوق النقد على منحى (LL) الذي يعبر كل نقطة عليه عن توازن معين في سوق النقد<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي

إن الأفكار والمبادئ الأساسية للتحليل الكينزي قد تعرضت لانتقادات عدة من لدن أصحاب مدرسة شيكاغو أو المسماة المدرسة النقودية، والتي يتزعمها الاقتصادي الأمريكي "ميلتن فريدمان".

فبعد تراجع نظرية كمية النقود الكلاسيكية، على مسرح الفكر الاقتصادي لمدة عقدين من الزمن تقريبا، أعيدت الحياة إلى هذه النظرية وبالتحديد سنة 1956 على يد الاقتصادي المعروف "ملتن فريدمان" إذ نصب اهتماماته على دور النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد، وشدد على أهمية معادلة التبادل بوصفها وسيلة تحليلية، وعلى أهمية النظرية الكمية للنقود كأداة للسياسة الاقتصادية بوصفها خير تعبير عن دور كمية النقود، وفي الوقت نفسه تعد همزة وصل بين السياسة النقدية ومقدار الإنفاق الكلي في الاقتصاد.

وأفكار فريدمان تبحث في العوامل المؤثرة على الطلب على النقود حيث أكد أن النظرية الكمية هي نظرية طلب على النقود وليست نظرية إنتاج أو دخل أو أسعار وأشار بأن النقود هي شكل من أشكال الموجودات التي يحتفظ بها الفرد وهي عنصر من عناصر الثروة، وبالنسبة للمنتج هي سلعة رأسمالية لأنها تولد خدمات إنتاجية نتيجة لعلاقتها بعوامل الإنتاج التي تسهم في إنتاج المنتجات النهائية، ويشير فريدمان أن الطلب على النقود يعتمد على ثلاثة عوامل وهي:

1- الثروة الكلية للفرد التي تتألف من تشكيلة متنوعة من الموجودات.

2- كلفة وعائد الموجودات التي تؤلف الثروة والبدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة.

3- الأذواق والتفضيلات.

وفيما يلي شرح مبسط لكل عامل على حدى:

### أولاً: الثروة الكلية

<sup>1</sup> د. محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص: 52، 53.

أكد فريدمان على الثروة وليس الدخل كمصدر رئيسي للطلب على النقود، والثروة هي أوسع من الدخل فهي تشمل على جميع مصادر الدخل، وقد استخدم فريدمان سعر الفائدة للربط بين الدخل والثروة، فإذا كان سعر الفائدة  $R$  والدخل  $Y$  والثروة  $W$  فإن مجموع الثروة هي:  $W = \frac{Y}{r}$  ومعنى ذلك أن فريدمان ينظر للثروة على أساس أنها القيمة الحالية لمختلف أنواع الدخول المتوقعة من مصادر الثروة المختلفة، وقد استخدم فريدمان مفهوم الدخل الدائم الذي يختلف عن مفهوم الدخل الجاري، والدخل الدائم حسب رأيه يشمل جميع أنواع الدخول المتوقع الحصول عليها من مصادر الثروة المختلفة، سواء البشرية أو المادية خلال فترة زمنية معينة، وهذا معناه أن فريدمان يرى أن الطلب على النقود يتأثر بالدخل الدائم لصعوبة الحصول على البيانات على الثروة بعناصرها المختلفة ولذلك استخدم الدخل الدائم واعتبره بديلاً عن الثروة ( $W$ ) ويرتبط الطلب على النقود برأي فريدمان بعلاقة طردية مع الدخل الدائم، فكلما زاد الدخل الفردي الدائم وثروته زادت رغبة الأفراد بمنافع عديدة منها حرية الاختيار للسلع الاستهلاكية، وفي نفس الوقت تعتبر سلع رأسمالية بالنسبة للمشروع الإنتاجي التي تساهم في توليد الإنتاج مع عوامل الإنتاج الأخرى.

### ثانياً: عوائد الثروة

يرى فريدمان أن عوائد الاحتفاظ بالثروة تتمثل فيما يلي:

- 1- **النقود:** ويتمثل العائد هنا في مقدار السلع التي تشتريها النقود مقابل العملة الوطنية.
  - 2- **السندات:** ويتمثل العائد هنا في سعر الفائدة الثابتة التي يغلها السند سنوياً بالإضافة إلى التغيير في قيمة السند نتيجة للتغير في سعر الفائدة سنوياً سواء كان التغيير إيجابياً أو سلبياً.
  - 3- **الأسهم:** وتدر الأسهم عائداً سنوياً يمثل توزيعات الأرباح السنوية والأرباح الرأسمالية الناجمة عن ارتفاع أسعار الأسهم في السوق المالية.
  - 4- **رأس المال البشري:** هناك صعوبة في تقدير رأس المال البشري بسبب عدم وجود سوق الرأس المال البشري كما يرى فريدمان لكن يمكن قياس ذلك من خلال الأجر المدفوع لعنصر رأس المال البشري.
- إن زيادة منفعة النقود يؤدي إلى انخفاض الطلب على أشكال الموجودات الأخرى المؤلفة للثروة ويعتمد ذلك على فرضية تكلفة الفرصة البديلة للنقود التي تتحدد بعائد الموجودات المالية كالأسهم والسندات والموجودات المادية كالسلع والعقارات التي تتخلى عنها الوحدات الاقتصادية لقاء الاحتفاظ بالنقود.
- أي أن سعر الفائدة على السندات وعائد الأسهم وسعر الفائدة على الودائع والتضخم يمثل الكلفة التي تتحملها الوحدات الاقتصادية لقاء الاحتفاظ بالثروة على شكل نقود بدلاً من الاحتفاظ بالموجودات الأخرى التي تدر عائداً، ولذلك فإن زيادة العوائد على الموجودات الأخرى كارتفاع أسعار الفائدة على السندات والودائع يؤدي إلى

قلة الطلب على النقود التي لا تدر عائداً، والعكس هو الصحيح، فعندما ينخفض سعر الفائدة على الموجودات المالية تنخفض كلفة الاحتفاظ بالنقود ويزيد الطلب عليها لغرض الاحتفاظ بها بدلا من الموجودات الأخرى.

وكذلك فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى هبوط القوة الشرائية للنقود ويزيد بالتالي كلفة الاحتفاظ بالنقود فيقل الطلب عليها مقابل زيادة الطلب على الموجودات المالية والحقيقية والتي تدر عائداً يعوضهم عن الهبوط في قيمة النقود الشرائية، وهذا يعني أن سعر الفائدة والتضخم يرتبط بعلاقة عكسية مع الطلب على النقود لأنه يزيد من تكلفة الاحتفاظ بالنقود.

### ثالثا: الأذواق والتفضيلات

يرى فريدمان أن أذواق الوحدات الاقتصادية تؤثر على الطلب على النقود ولكنه افترض ثبات الأذواق لفترة معينة من الزمن<sup>1</sup>.

ويقرر هذا العامل أن العائد ليس المحدد الوحيد لتوزيع الثروة حيث يرى فريدمان أن الطلب على النقود يمكن أن يتغير مستقبلا عن حجم ثروة الفرد وعن معدلات العوائد من الأصول المختلفة لمجرد حدوث وتغيير في الأذواق<sup>2</sup>.

ومنه فإن دالة الطلب عند فريدمان تتحدد على أساس المعادلة التالية:

$$\frac{M}{P} = f(r_b \times r_e \times \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt} \times w \times \frac{y}{p} \times u)$$

حيث أن:

$\frac{M}{P}$ : الطلب على النقود بشكل أرصدة نقدية حقيقية.

$r_b$ : سعر الفائدة على السندات.

$r_e$ : عائد الأسهم.

$\frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}$ : معدل التغير في الأسعار.

$w$ : نسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية.

$\frac{y}{p}$ : الدخل الدائم الحقيقي.

$u$ : الأذواق والتفضيلات.

<sup>1</sup> د. أ. هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009، ص: 251-255.

<sup>2</sup> د. محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

وقد قام فريدمان بالتعاون مع آخرين بتقدير دالة الطلب على النقود في الو.م.أ وتوصل إلى مايلي:

- 1- ضعف أثر سعر الفائدة على دالة الطلب على النقود وعلى سرعة تداول النقود أي أن الطلب على النقود لا يتأثر بالتغيرات في أسعار الفائدة.
- 2- ضعف أثر التغير في الأسعار معتدلاً، وهذا التأثير يكون واضحاً إذا كان معدل التضخم كبيراً.
- 3- إن الدخل الدائم الذي يعتبر بديلاً عن الثروة هو العامل الحاسم في التأثير على دالة الطلب على النقود أي أن الطلب على النقود يستجيب للتغير في الدخل الدائم.
- 4- إن دالة الطلب على النقود هي مستقرة نسبياً للدخل الدائم لأن الدخل الدائم يتسم بالاستقرار في الأجل القصير<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> د. هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص: 255-256.

### خاتمة الفصل الأول:

من خلال ما سبق توصلنا إلى أن السياسة النقدية هي أداة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية الكلية، كما تستهدف السياسة النقدية جملة من الأهداف المسطرة التي تتغير بتغير السياسة المنتهجة كما تؤثر على متعاملي السوق النقدي والمالي كالحزينة والبنك المركزي وغيرهم من المؤسسات المالية.

وتطبق السياسة النقدية مجموعة من الأساليب والوسائل الكمية والكيفية، التي تختلف تأثيرها حسب الوضع الاقتصادي الراهن.

كما أن هناك نظريات للسياسة النقدية: النظرية الكلاسيكية، والنيوكلاسيكية، الكينزية، النقدية. وهذه النظريات ذات ترتيب زمني موافق للظروف الاقتصادية السائدة في كل فترة حيث أن كل نظرية تتقدّم وتصحح سابقتها.

فالنظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية خلصت إلى أن الاعتماد على عرض النقود غير ممكن لتحفيز الاقتصاد، والتغيرات في المستوى العام للأسعار هي التي تغير مسار الاقتصاد وليس مستويات الإنتاج، أما حسب كينز فالتغير في المستوى العام للأسعار الناتج عن تغير الكتلة النقدية هو مجرد انعكاس مستوى العمالة والدخل القومي، أما النقديون فتوصلوا إلى أن النقود يمكن اعتبارها سلعة وسعرها يتحدد طبقاً لتكلفة الفرصة البديلة، ولا يمكن للسلطات التحكم فيها.

الفصل الثاني:

الفصل الثاني:

ميزان المدفوعات التوازن والاختلال

ميزان المدفوعات التوازن والاختلال

### مقدمة الفصل

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير والاستيراد من وإلى الدول الأخرى، هذا بالإضافة إلى الخدمات، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلاً أم آجلاً، ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها والتزاماتها نحو العالم الخارجي، لذلك فهي تعد بياناً تسجل فيه حقوقها والتزاماتها هذا البيان يسمى "ميزان المدفوعات" وغالباً ما يُظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، ولكن أيضاً عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل.

حيث يمثل المدفوعات المركز المالي لذلك غالباً ما يطلب صندوق النقد الدولي في جميع أعضائه تقديم موازين مدفوعاتها سنوياً لكون هذا الميزان من أهم المؤشرات دقة في حكم المركز الخارجي للعضو وتتعلق سياسات الصندوق بتقديم التمويل الخارجي للدول الأعضاء من أجل تحقيق التوازن الخارجي مع التوازن الداخلي.

**المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات**

**المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات**

يمكن تعريف ميزان المدفوعات من عدة أوجه:

**أولاً: من وجهة نظر الاقتصاد**

يتعم تعريف ميزان المدفوعات بأنه: سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدولة أخرى خلال فترة زمنية معينة وغالباً ما تكون نسبة.

**ثانياً: من وجهة صندوق النقد الدولي**

يعرفه صندوق النقد الدولي بأنه: سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق السحب.

**ثالثاً: التعريف الإحصائي لميزان المدفوعات**

يتم تعريفه إحصائياً على أنه: بيان إحصائي مصنف بكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة (أفراد، شركات، هيئات حكومية) أو المقيمين، وذلك خلال فترة معينة عادة ما تكون نسبة<sup>1</sup>.

ويعرف أيضاً بأنه: "بيان الذي يدل على جملة المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين دولة ما والعالم الخارجي والتي تقضي إلى طلب العملات الأجنبية، أو عرض العملات الأجنبية في فترة زمنية معينة"<sup>2</sup>.

**المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات**

لميزان المدفوعات أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة، وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:

1- يعكس ميزان المدفوعات درجة التقدم الاقتصادي في الدولة ويحدد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، كما أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي تبين مدى اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد الدولي.

2- يوضح ميزان المدفوعات مدى قوة العملة المحلية من خلال سعر الصرف الذي يعكس الطلب والعرض على السلع المحلية والأجنبية، كما يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية.

3- تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي للنقود.

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012، ص: 188.

<sup>2</sup> PRICCL، الموسوعة الاقتصادية المسيرة، دار الكتاب الحديث، 2010، ص: 363.

- 4- عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ الوسائل التصحيحية لإعادة التوازن.
- 5- تتعرف الدول الأجنبية على قوة الاقتصاد للدولة من خلال ميزان مدفوعاتها وبالتالي تحدد المدى في تعاملها التجاري معها، كما أن المنظمات الاقتصادية الدولية تضع سياسات التعامل والإقراض للدولة من خلال دراستها للعديد من العوامل وفي مقدمتها حالة ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.
- 6- ميزان المدفوعات يعتبر أداة هامة للتحليل الاقتصادي، لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي من خلال تشخيص قوة أو ضعف هذه الدولة وتحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز عن طريق مقارنة البيانات الإحصائية بميزان المدفوعات لسنوات معينة<sup>2</sup>.
- 7- وبالإضافة إلى ذلك فإن الميزان المذكور يهمل الصعوبات الكامنة وراء عملية التوازن بين الصادرات والواردات أو بين تدفقات رأس المال الداخلية والخارجية، وكذلك فإنه لا يعطي إلا خلاصة إجمالية للمبادلات الاقتصادية، دون أن يعرض التفاصيل الضرورية التي يمكن الاستفادة منها وخاصة فيما يتعلق بأنواع الصادرات كمؤشر لمتابعة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المعني.
- 8- كما وأن ميزان المدفوعات لا يكشف عن الصورة الآنية كمركز الاقتصاد الدولي لبلد ما، بل إنه يحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة (سنة عادة) أي أنه لا يبين مثلا: الفرق الآني بين الاستثمارات الوطنية في السندات والأموال التي تتم في البلدان الأخرى ونفس الاستثمارات التي تتم من قبل الأجانب في البلد المعني وذلك لتحديد الأرباح والخسائر الآتية<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث: تقسيمات (مكونات) ميزان المدفوعات

يقسم ميزان المدفوعات إلى موازين عدة أو حسابات فرعية طبقا لتجانس أو تشابه المعاملات الاقتصادية الدولية، وعلى الرغم من وجود طرق متباينة في النظر إلى هذا التجانس إلا أنه يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام رئيسية يشمل كل قسم على عمليات عدة أو حسابات فرعية عدة على النحو التالي:

<sup>1</sup> د. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، 2010، ص: 248-249.

<sup>2</sup> سعيد حمزة، السياسة النقدية ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، مذكرة لنيل شهادة الليسانس ل.م.د في علوم التسيير، تخصص مالية، المركز

الجامعي، ميلة، 2011-2012، ص: 26.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص: 27.

القسم الأول: ميزان الحساب الجاري أو ميزان السلع والخدمات

وهذا الميزان يضم موازين فرعية هي:

1- ميزان التجارة: ويضم الصادرات والواردات من السلع والبضائع ولذلك يطلق عليه أيضا ميزان المعاملات المنظورة.

2- ميزان الخدمات: ويضم العوائد المحصلة أو المدفوعة عن الخدمات مثل: عوائد الاستثمار والنقل والتأمين والسياحة والتعليم ... الخ ويطلق عليه ميزان المدفوعات غير المنظورة.

3- ميزان المدفوعات من جانب واحد: ويعرف هذا الميزان أحيانا بميزان الدفعات المحولة من جانب واحد، وهذا الميزان يضم المدفوعات المحولة من جانب واحد التي ليست لغرض استيراد أو تصدير سلع وخدمات، وإنما قد تكون لغرض المساعدة مثل: الهبات والهدايا التي لا ترد، أو قد تكون تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم أو قد تكون تحويلات المقيمين أو المساعدات سواء من الأفراد أم الدول أم المنظمات الدولية.

القسم الثاني: ميزان رأس المال: (Capital Account)

وهذا الحساب يشمل تدفق رأس المال بين البلد المعني وباقي العالم، وسواء كان هذا التدفق بين مؤسسات خاصة قيمة وغير مقيمة أم بين الحكومات، فقد يكون تدفق في اتجاه الدول المعنية أي أن هناك رؤوس أموال تدخل البلد ويطلق عليها تدفقات رؤوس الأموال الداخلة (Capital Inflow).

والجدول التالي يبين مكونات ميزان المدفوعات:

جدول رقم (1): مكونات ميزان المدفوعات

الحساب	دائن	مدين	الصافي
--------	------	------	--------

X	X	X	أولاً: ميزان المعاملات الجارية.
X	X	X	1- ميزان التجارة (التجارة المنظورة).
-	-	X	1-1- الصادرات.
X	X	-	1-2- الواردات.
X	X	X	2- ميزان التجارة غير المنظور (الخدمات).
X	X	X	2-1- دخل الاستثمار.
X	X	X	2-2- النقل.
X	X	X	3- ميزان المدفوعات من جانب واحد.
X	X	X	3-1- مساعدات وهبات.
X	X	X	3-2- تحويلات خاصة.
X	X	X	ثانياً: ميزان رأس المال
X	X	X	1- ميزان رأس المال طويل الأجل.
X	X	X	1-1- ميزان رأس المال طويل الأجل الخاص.
X	X	X	1-2- ميزان رأس المال طويل الأجل الرسمي.
X	X	X	2- ميزان رأس المال قصير الأجل.
X	X	X	2-1- ميزان رأس المال قصير الأجل خاص.
X	X	X	2-2- ميزان رأس المال قصير الأجل الرسمي.
X	X	X	3- ميزان الاحتياطي الرسمي والذهب النقدي.
X	X	X	4- الخطأ والسهو.

المصدر: د. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ط1، دار الفكر للنشر، 2011، ص: 125.

وقد يكون حركة هذه الأموال من البلد إلى الخارج ويطلق عليها تدفقات رؤوس الأموال الخارجية Capital Outflow، ويتم تسجيل التدفقات الخارجة أو الداخلة طبقاً لمعيار مدة بقاء رأس المال سواء في البلد المعني أم في الدول الأخرى، حيث أن هناك:

**1- حساب رأس المال طويل الأجل:** وهي التدفقات الرأسمالية الخاصة والرسمية التي تبقى مدة أطول من السنة، مثل إقامة أجنبي لمصنع أو شركة في دولة أخرى أو شراء مقيمين الأسهم (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) أو لسندات ثم إصدارها في دولة أخرى أو القروض طويلة الأجل التي تعقدتها الحكومات مع الخارج أو مع منظمات النقدية والمالية الدولية.

**2- حساب رأس المال قصير الأجل:** وفي هذا الحساب يتم تسجيل المعاملات المالية والنقدية الخاصة والرسمية المستقلة التي تكون مدة بقائها أقل من سنة مثل: التجارة في العملات الأجنبية، والودائع الجارية والودائع الادخارية قصيرة الأجل التي يقوم المقيمين في دولة ما بإيداعها بالبنوك في الخارج وتسمى أيضاً بالأموال الساخنة.

**3- حساب الاحتياطي الرسمي والذهب النقدي:** ويسجل في هذا الحساب حركة العملات الصعبة والذهب النقدي والتي تمثل المدفوعات أو المتحصلات التي تنتج عن موقف ميزان المدفوعات من حيث كونه به عجز أو فائض.

ويعتبر هذا البند من بنود الموازنة التي تحقق التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات.

**4- الخطأ والسهو:** ويسجل في هذا الميزان الرصيد الصافي للنازح لتساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين لميزان المدفوعات.

وفي كثير من الأحيان قد يحدث بعض الأخطاء في تجميع أو تبويب البنود المختلفة السابقة، وقد يقوم الأفراد بإعطاء تقديرات غير صحيحة عن معاملاتهم مع الخارج، وبالتالي فإن الموازين السابقة قد لا تتساوى، ولذلك يضاف إلى ميزان المدفوعات بند الخطأ والسهو ليسجل كل الفروق التي تؤدي إلى تحقيق التوازن المحاسبي<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

#### المطلب الأول: القيد في ميزان المدفوعات

لإثبات أي عملية في ميزان المدفوعات يتم إتباع نظام القيد المزدوج حيث يتم تسجيل القيد الأول وهو القيد الأساسي أو القيد المستقبل، ثم يتم تسجيل القيد المقابل وهو قيد المساواة الحسابية.

<sup>1</sup> د. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ط1، دار الفكر للنشر، 2011، ص-ص: 124-126.

### - نظام القيد المزدوج:

يستخدم في تسجيل المبادلات التجارية في ميزان المدفوعات ما يعرف بنظام القيد المزدوج أي أن مبادلة دولية تجارية ستؤثر على الجانب وهما:

\* الجانب الأول/المدين الجانب الموجب (+).

\* الجانب الثاني/الدائن الجانب السالب (-).

وكل مبادلة تقوم بها الدولة تسجل في الميزان بالجانبين بقيم متساوية ولكن متعاكسة الإشارة لذا دائما يكون ميزان المدفوعات متوازن. الجانب المدين = الجانب الدائن.

ويسجل في جانب الدائن من ميزان المدفوعات حقوق الدولة لدى غيرها من الدول الأجنبية، وفي الجانب المدين تسجل قيمة واردات الدولة من الخارج أي ديون الدولة والتزاماتها من الخارج.

ويتمثل القيد في ميزان المدفوعات فيما يلي:<sup>1</sup>

### 1- القيد في ميزان التجارة أو الميزان الخدمي

يتم تسجيل قيمة الصادرات أي دولة سواء كانت سلعية أو خدمية أن تحويلات من جانب واحد إلى الداخل في الجانب الدائن لأنه يترتب عليها تدفق عملة أجنبية من الخارج إلى الداخل، وفي المقابل يتم تسجيل قيمة واردات أي دولة سواء كانت سلعية أم خدمية أن تحويلات من جانب واحد إلى الخارج في الجانب المدين لأنه يترتب عليها تدفق عملة أجنبية من الداخل إلى الخارج.

### 2- القيد في ميزان التحويلات من جانب واحد

يتم تسجيل قيمة التحويلات النقدية أو العينية من جانب واحد التي تتلقاها الدولة من دول أجنبية كصادرات في الجانب الدائن للدولة المتلقية، لأنه يترتب عليها تدفق عملة أجنبية من الخارج إلى الداخل، وفي المقابل يتم تسجيل قيمة التحويلات من جانب واحد التي تخرج من الدولة كواردات في الجانب المدين لأنه يترتب عليها تدفق عملة أجنبية من الداخل إلى الخارج.

### 3- القيد في ميزان رأس المال

يتم تسجيل قيمة تدفقات الرأسمالية قصيرة (المستقلة) أو طويلة الأجل التي تتدفق من الخارج إلى الداخل كصادرات للدولة المتلقية من الجانب الدائن لأنه يترتب عليها تدفق عملة أجنبية من الخارج إلى الداخل، وفي المقابل يتم تسجيل قيمة هذه التدفقات إذا كانت من الداخل إلى الخارج كواردات في الجانب المدين لأنه يترتب عليها تدفق عملة أجنبية من الداخل إلى الخارج.

<sup>1</sup> سعيود حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

### 4- القيد في ميزان الاحتياطات الرسمية والذهب النقدي

وتتكون الاحتياطات الدولية من:

- الذهب النقدي: لدى السلطة النقدية.

- الأصول الأجنبية: وهي عبارة عن أصول مالية ونقدية مقومة بالعملة الأجنبية مملوكة للدولة والتي تحققت لها من معاملات سابقة، وهذه الأصول الأجنبية تكون بمثابة حقوق لها على الدول الأخرى وتتكون من:

\* رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطة النقدية والبنوك التابعة لها (غالبا البنوك التجارية) لدى البنوك الأجنبية.

\* الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي يمكن التصرف فيها بالبيع بأسعار ثابتة مثل أدون الخزينة الأجنبية والأوراق التجارية الأجنبية التي تمتلكها الدولة أو بنوكها (لدى السلطة النقدية).

- الخصوم الأجنبية: وهي تمثل التزامات الدولة المعنية من قبل الدول الأخرى وتشتمل على:

\* الأصول المحلية قصيرة الأجل (الخصوم الأجنبية) التي تحتفظ بها السلطات النقدية الأجنبية والبنوك الأجنبية مثل: أدون خزانة الدول والأوراق التجارية المحلية التي تكون في حوزة السلطات النقدية الأجنبية.

\* الودائع التي تحتفظ بها السلطات النقدية الأجنبية والبنوك الأجنبية في البنوك المحلية.

- مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل: التي تحتفظ بها السلطة النقدية.

- موارد صندوق النقد الدولي: المسموح لدولة باستخدامها طبقا لاتفاقها مع الصندوق.

- أية قروض التسوية: عجز ميزان المدفوعات.

ومن الناحية الواقعية لا تتحرك رؤوس الأموال لداخل أو الخارج بالمعنى الحرفي فهذه التدفقات تتم من خلال التغييرات في الأصول أو الخصوم الأجنبية، وتسري قاعدة القيد نفسها في ميزان المدفوعات السابقة إلا أننا يجب أن نشير إلى أن بنود هذا الميزان ليست إلا بنود موازنة يتم قيدها لتسوية الرصيد المدين (العجز) أو الرصيد الدائن (الفائض) لتحقيق الموازنة الحسابية في الميزان.

وفي الواقع العملي يتم نشر بيانات ميزان المدفوعات في شكل موازين صافية والإشارة بعلامة (-) سالب، أما الموازين التي بها عجز بالإشارة (+) موجب، أما الموازين التي تحقق فائضا صافيا (وأحيانا بدونها) وبالطريقة نفسها تعامل التغييرات في الميزان الاحتياطي.

### 5- معالجة تحركات الذهب النقدي

يترتب على زيادة المدفوعات إلى الخارج عن المتحصلات إلى الداخل أن يكون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن في ميزان المدفوعات، وتحقيق عجز في ميزان المدفوعات، ولسداد هذا العجز يتم خروج الذهب النقدي وينتج عن تدفقه إلى الخارج تدفق عكسي مقابل من عملات أجنبية إلى الداخل ولذلك ففي حالة العجز وخروج الذهب يتم قيد قيمة الذهب في الجانب الدائن كما لو أنه صادرات عادية ترتب عليها دخول عملات أجنبية، وبالطريقة نفسها تسجل التغيرات أو التحركات في الأصول السائلة التي تمتلكها السلطة النقدية.

ومن الناحية العملية تسجل التغيرات بالنقص في رصيد الذهب النقدي أو احتياطات الرسمية في حالة العجز في مجموع بنود الميزان الجاري وميزان المدفوعات يتم تسجيل قيمة التغير في الرصيد بإشارة (-) للدلالة على زيادة هذه الأرصدة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات

مثل أي ميزان يجب أن يكون ميزان المدفوعات متوازنا دائما من الناحية المحاسبية، وهذا التوازن الحسابي لجميع المعاملات مع الخارج يعني أن الجانب الدائن يساوي الجانب المدين، وهذا يفترض حدوثه لأن طريقة التسجيل فيه تتم بنظام القيد المزدوج.

ولكن الاقتصاديون غير معنيين بالتوازن المحاسبي وإنما يهتمون بالمعنى التحليلي للتوازن، والتوازن الاقتصادي يركز على مجموعة محددة في البنود وليس كل بنود ميزان المدفوعات، فإذا كان مجموع هذه البنود موجبا نكون بصدد فائض في ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية، وإذا كان هذا المجموع سالبا نكون بصدد وجود عجز من الناحية الاقتصادية، وإذا كان هذا المجموع مساويا للصفر نكون بصدد ميزان مدفوعات متوازن من الناحية الاقتصادية وبصرف النظر على التوازن المحاسبي الذي يكون موجبا دائما<sup>2</sup>.

ولذلك يجب أن نفرق بين التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي:

- يقصد بالتوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات لأي دولة أن يتحقق التكافؤ والتعادل بين جملة إيراداتها من الصرف الأجنبي وجملة مدفوعاتها منه.

وبتعبير آخر أن تحدث مساواة حسابية حتمية بين العناصر الدائنة والمدينة في الميزان بصورة إجمالية، ويسمى هذا التوازن "بالتوازن الورقي".

أما التوازن الاقتصادي أو الحقيقي أو الخارجي لميزان المدفوعات هو الذي يتعلق ببعض أجزاء أو حسابات ميزان المدفوعات، ويتم بمقارنة القيمة الكلية للجانب الدائن مع القيمة الكلية للجانب المدين الخاصة بكل حساب

<sup>1</sup> د. سيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 128-130.

<sup>2</sup> سعيود حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

على حدة فعند حدوث عدم التوازن بين جانبي أي حساب يوصف الميزان بأنه مختل اقتصاديا أما إذا كان هناك تعادل بين جانبي الحساب يوصف الميزان بأنه متوازن اقتصاديا<sup>1</sup>.

### أولاً: التوازن الحسابي

إن ميزان المدفوعات ميزان متوازن دائما، فالجانب الإيجابي يساوي الجانب السلبي فيه، وتلك حقيقة لا تزال تنير التساؤل، فلماذا يكون ميزان المدفوعات متوازنا دائما؟ الواقع أن هذا الميزان متوازن بمعنى التساوي فالتوازن قد يكون معناه أن الميزان في حالة زيادة أو في حالة تساوي، وميزان المدفوعات في حالة تساوي دائما، والسبب في ذلك بسيط وهو أن جانب الإيرادات يمثل شراء للعملة الأجنبية بعملة وطنية، وكل شراء يقابله بيع، وكل بيع يقابله شراء، ومن هنا كانت كل المبيعات تساوي كل المشتريات أو تلك بديهيّة ولكنها لا تزال بحاجة إلى إيضاح.

فالواقع أن ميزان المدفوعات ميزان متوازن من "الناحية الحسابية"، وبمعنى هذا أن ما صدر يساوي ما استورد من سلع وخدمات وأوراق ونقود، فإذا كان ميزان العمليات الجارية مثلا قد حقق فائضا، أي أن متحصلاته أزيد من مدفوعاته، فإن هذا الفائض يمثل حقوقا للدولة على الخارج أي يمثل مبالغ يجب دفعها للدولة من الخارج، وعندئذ يأتي ميزان العمليات الرأسمالية فيقيد هذه المبالغ في جانب مدفوعاته إما بوصفها رأس مال للبلد في الخارج وإما بوصفها ذهباً نقدياً مستوردا لهذا البلد، معنى هذا أن ميزان المدفوعات يبين رصيد العمليات الجارية، ثم يبين أيضا كيفية استعمال هذا الرصيد، وبالتالي يكون الميزان في مجموعه متوازنا دائما توازنا حسابيا بحيث يجب أن يكون مجموع المتحصلات مساويا لمجموع المدفوعات.

ولبيان التوازن الحسابي لميزان المدفوعات يجب أن نذكر أن ميزان المدفوعات ليس سوى بيان بعمليات اقتصادية، أو كل تعامل اقتصادي هو مبادلة تتضمن دفعا أو إيرادا<sup>2</sup>.

ومن هنا كان لكل عملية جانبان، دائن ومدين، حيث تقيد العملية الواحدة مرتين، وتلك هي طريقة القيد المزدوج فلكل عملية قيدان في نفس البلد، وفي نفس ميزان المدفوعات، فما يقدمه البلد يقيد له، وما يتلقاه يقيد عليه<sup>3</sup>.

### ثانياً: التوازن الاقتصادي

الواقع أن تركيز النظر على مختلف المكونات الفردية أو الحسابات التي يشتمل عليها ميزان المدفوعات وليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة هو وحده ما يفسر وصف الميزان بأنه متوازن اقتصاديا، أي أن استخلاص بعض أجزاء أو حسابات ميزان المدفوعات ومقارنة القيمة الكلية للجانب الدائن بالقيمة الكلية للجانب المدين فيها

<sup>1</sup> د. مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، ص-ص: 111، 112.

<sup>2</sup> د. بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2003، ص-ص: 63، 62.

<sup>3</sup> د. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، 40 سويترة، الإسكندرية، ص-ص: 235، 236.

هو وحده الذي يبرز وصف الميزان بأكمله بأنه متوازن في حالة تعادل هذين القيمتين، ولما كان ميزان المدفوعات متوازنا دائما من الناحية المحاسبية فإن التوازن الذي نحكم به على ميزان المدفوعات عندما نركز النظر على بعض الحسابات فقط فيه، لا بد وأن يكون له وصف آخر غير وصفه المحاسبي، وهكذا يوصف هذا التوازن بأنه اقتصادي، وإذن فإنه في كل مرة نتحدث عن التوازن في ميزان المدفوعات فإنه لا يقصد بذلك إلا التوازن الاقتصادي<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه

#### أولاً: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

##### 1- الاختلال المؤقت والدائم

أ- **الاختلال المؤقت:** لا يشير مشكلات كثيرة لأنه يظهر لفترة، تطول أو تقصر، ثم يختفي ولا يحتاج إلى اتخاذ إجراءات معينة لمكافحته ولذلك يطلق عليه بالعجز الخفيف، ويأخذ الاختلال صورتين:

\* **الاختلال الموسمي:** الذي يحدث في البلاد الزراعية التي تعتمد على محصول واحد كأهم صادراتها، حيث تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات في الفترة الباقية من السنة وهو ليس اختلالاً بالمعنى الحقيقي، لأن الميزان يأخذ في اعتباره مقدار الإيرادات والمدفوعات خلال السنة بأكملها.

\* **الاختلال الطبيعي أو العارض:** وهو الاختلال في الميزان المدفوعات للبلاد الزراعية بسبب تعرض محاصيلها للكوارث في إحدى السنوات مما يقلل من حجم أو جودة المحصول، وهو اختلال مؤقت يزول بزوال المسبب.

ب- **الاختلال الدائم:** فهو الاختلال الذي يتطلب اتخاذ إجراءات خاصة لمواجهته حتى يمكن إزالته تماماً، ويرجع السبب في ذلك إلى أن مثل هذا الاختلال يعني نقصاً، أو زيادة بصورة مستمرة في أصول الدولة قصيرة الأجل، وزيادة في خصومها من هذا النوع.

ولا يمكن للدولة أن تسمح باستنزاف مواردها من العملات الأجنبية والذهب، وهي الموارد التي تحتاجها دائماً لتغطية ما قد تتعرض له من عجز مؤقت أو عارض في ميزان مدفوعاتها، أو بالاستمرار بلا حدود في الاقتراض لأجل قصير، أو بتراكم ديونها التجارية الخارجية، أو بتلقي المعونات سنوياً من الدول الأجنبية بهدف تغطية العجز في ميزان المدفوعات، كما أن الاقتراض الخارجي لا يمكن أن يستمر لأجل قصير بصورة مستمرة وبلا حدود.

##### 2- الاختلال السافر والمستتر

يتمثل في:

<sup>1</sup> سعيود حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 32، 33.

أ- **الاختلال السافر:** في الحالة التي يضطر فيها تحقيق التكافؤ بين إيرادات الدولة ومدفوعاتها عن طريق الهبوط المستمر أو التراكم المطرد في أرصدة الدولة من الذهب وفي صافي الأصول الأجنبية المملوكة لها.

ب- **الاختلال المستمر:** فيتمثل في تحقيق التكافؤ بين هذه الإيرادات وتلك المدفوعات على أساس أوضاع اقتصادية غير ملائمة.

ولهذه التفرقة ما يبررها، ذلك أن السبيل إلى تحقيق التكافؤ بين إيرادات الدولة ومدفوعاتها هو تحقيق المدفوعات إلى مستوى الإيرادات وما يترتب عليه من انكماش وتدهور في الدخل التي يحصل عليها الأفراد وانخفاض الطلب وبالتالي على الواردات.

كما أن ترك الاختلال السافر على حاله سيؤدي إلى استنزاف الأصول الدولية السائلة للدولة أو إلى استمرار تراكمها إلى مستوى لا يتفق مع المصلحة الحقيقية للاقتصاد القومي، كذلك فإن تعادل إيرادات الدولة مع مدفوعاتها على أساس قيام أوضاع اقتصادية غير ملائمة (شيوع البطالة، تدهور مستوى الدخل، ضالة نعدل النمو الاقتصادي، سريان نسب تبادل دولية غير عادلة، تخفيف الواردات إلى الحد الضار بمصلحة الدولة، انسياب الاستثمارات الأجنبية على نطاق يتجاوز مقدرة الاقتصاد القومي على الوفاء بالفوائد والأرباح وأصول الدين ... الخ)، وهو تعادل لا يمكن أن تقبله السياسة الاقتصادية الرشيدة كوضع مستمر للعلاقات الاقتصادية بين الدولة والخارج<sup>1</sup>.

**3- الاختلال الدوري:** ويحدث الاختلال الدوري بسبب الاعتماد المتبادل بين الدول وخصوصا بين الدول الرأسمالية فزيادة الصادرات بالنسبة للدولة ما، هي نفسها عبارة عن زيادة أو انخفاض واردات العالم الخارجي (الدولة المستوردة) تتوقف على حالات التوظيف والتشغيل السائد بها واقترب الظروف الاقتصادية بهذه الدول من حالات الرواج والكساد.

ففي حالة الرواج يزداد الطلب على الواردات ومن ثم تزيد صادرات الدول الأخرى، ويحدث العكس أن يتحقق العجز بسبب انخفاض الصادرات إلى العالم الخارجي في حالات الركود والكساد، ويعني ذلك أن التقلبات الدورية في اقتصاديات العالم الخارجي سوف تنتقل إلى الدول الأخرى، وترتبط باختلالات في موازين المدفوعات وهذا الانتقال من خلال عمل مضاعف التجارة الخارجية.

**4- الاختلال الهيكلي:** ويحدث الاختلال الهيكلي لعوامل ترتبط بهيكل الإنتاج والدخل والتشغيل بالدولة محل الدراسة.

فقد ترتفع مستويات الدخل في بعض الدول (مثل دول أوبك) إلى الدرجة التي تؤدي إلى زيادة دائمة في واردات هذه الدول.

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 114-116.

وقد يؤدي التقدم التكنولوجي إلى اكتشاف مواد خام بديلة كالألياف الصناعية بدلا من القطن والبتترول بدلا من الفحم مما يؤدي إلى تخفيض الكلفة على الخدمات الأصلية، وانخفاض واردات الدول الأخرى من هذه الخدمات. والاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات لا تزول إلا بإصلاح الهيكل المحدد وإلا فإن هذه الاختلالات تغذي بعضها البعض وتؤدي إلى المزيد من الاختلالات<sup>1</sup>.

**5- التقييم الخاطئ لسعر الصرف العملة المحلية:** توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

أما إذا تم تحديد سعر الصرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الاختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان<sup>2</sup>.

### ثانيا: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

يمكن إيجاز أهم أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات فيما يلي:

**1- عوامل لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها ومن ثم لا يمكن تجنبها:** وهي العوامل التي تتعلق بالكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى نقص في محصول معين، أو التغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محليا أو خارجيا، والاختراعات العلمية التي تؤثر في الكمية المطلوبة من سلع معينة كإكتشاف مواد أولية صناعية تحل كليا أو جزئيا عن المواد الأولية الطبيعية، أو التدهور المفاجئ في نسب التبادل الدولي نتيجة ارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات أو كليهما معاً، وتغير الظروف والعوامل السياسية كقيام الحروب وما تسببه من زيادة الطلب على المواد الأولية والأسلحة، والاضطرابات السياسية في بعض الدول التي تمثل أسواقاً خارجية هامة لصادرات دول أخرى.

**2- عوامل يمكن توقعها أو التنبؤ بها ومن ثم يمكن تجنبها:** مثال ذلك التضخم والانكماش الذي يصيب دولة ما فيؤثر على مستويات الأسعار والدخول فيها، وبالتالي الصادرات منها والواردات إليها.

وأيضا التضخم والانكماش الذي يصيب دولة أخرى وتنتقل آثاره عن طريق التجارة الخارجية، وهنا تدخل الدولة عن طريق السياسات النقدية والمالية للحد منها.

<sup>1</sup> سعيود حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

<sup>2</sup> د. السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 139.

**3- تطور فنون الإنتاج:** تحاول الدول المختلفة أن تلاحق التطورات السريعة في فنون الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الواردات من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من السلع، وعادة ما يتم تمويل هذه الواردات بعقد قروض طويل الأجل.

ويتأثر ميزان المدفوعات للدولة، وخاصة ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال طويل الأجل بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة خلال مراحل نمو الاقتصاد القومي المختلفة، وانتقاله من مرحلة الاقتصاد المختلف إلى مرحلة الاقتصاد المتقدم.

**4- سعر الصرف الأجنبي:** يقوم سعر الصرف الأجنبي بالربط بين مستويات الأثمان القومية في الدول المختلفة، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأثمان السائدة في الداخل، أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات وعلى العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأثمان السائدة في الداخل في علاقتها بالأثمان في الخارج أدى هذا إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.

**5- الاختلال الهيكلي:** ويقصد به التغيير في ظروف العرض والطلب وانعكاس ذلك على هيكل الاقتصاد القومي وتوزيع الموارد بين مختلف فروعها، مما يؤثر على الميزة النسبية للدولة وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية.

مثال ذلك ظهور البترول في العديد من الدول العربية أدى إلى تحقيق فائض في ميزانها التجاري (زيادة الصادرات البترولية بصورة كبيرة).

كما قد يحدث تدهور لقدرة الدولة على المنافسة الخارجية نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج، أو على العكس زيادة قدرة الدولة على المنافسة نتيجة انخفاض الهيكلية قد يتطلب الأمر إعادة توزيع موارد الدولة ونقلها إلى فروع جديدة أعلى إنتاجية، أو القيام بتحديدات شاملة لطاقتها الإنتاجية تدعماً لقدرتها على المنافسة، أو تغييراً في سياستها الاجتماعية بحسب نوع الاختلال الهيكلي.

**6- الحركات المفاجئة لرأس المال:** قد يحدث أن يتم خروج رأس المال بكميات كبيرة إلى الخارج خوفاً من الاضطرابات السياسية، أو لحماية من الضرائب والمصادرة، أو لبحثه عن معدلات أعلى لأسعار الفائدة، أو مجالات أكثر فعالية للاستثمار، أو لفقدان الثقة في عملية دولية رئيسية.

ويتحدد تأثير ميزان المدفوعات بهذه الحركات وفقاً لحجم رأس المال وطبيعة حركته (أي ما إذا كانت في اتجاه واحد ومدى تكرارها).

وبضاف إلى ذلك ارتفاع قيمة تسديدات القروض الأجنبية وفوائدها التي تدفعها الدولة المدينة، حيث يؤدي ذلك إلى استنزاف احتياطي الدولة من النقد الأجنبي ويزيد الاختلال في ميزان مدفوعاتها الخارجية<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: تصحيح الاختلال عن طريق تدخل السلطات العامة

تتدخل الدولة في كثير في الأحيان كمحاولة منها لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات ويتم ذلك في حالة إذا كان من شأن قوى السوق أن تحدث تغييرات في مستوى الأثمان والدخل القومي بصورة تتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي، وتتدخل الدولة يتم إما عن طريق استخدام السياسات المباشرة مثل الرقابة على الصرف والقيود الكمية، والضرائب الجمركية أو عن طريق السياسات المباشرة مثل تقديم الدعم والإعانات للصادرات أو تخفيض سعر الصرف.

### المطلب الأول: مدخل المرونات

يعود منهج المرونات إلى الاقتصادي "مارشال روبنسون" وتدور فكرة هذا الأسلوب حول مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة إلى دور سعر الصرف كمنهج ملائم لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، وهذا بالتركيز الخاص على الميزان التجاري حيث يعتبر توفر شروط "مارشال" بمثابة الدعامة الأساسية لنجاح سياسة سعر الصرف في القضاء على الاختلال في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، ويتميز هذا النموذج بخصائص معينة هي:

- إن إعادة التوازن في الميزان التجاري يعتر بمثابة حجر الزاوية للقضاء على اختلال ميزان المدفوعات.
- يعتمد هذا النموذج على طريقة تحويل الإنفاق بسبب تغييرات سعر الصرف إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات، أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين، وبالتالي زيادة الصادرات.

**1- الركائز الأساسية لمقاربة المرونات:** إن نقطة انطلاق هذا النموذج هي فكرة التوازن الأولي للميزان التجاري، ومن ثم ميزان المدفوعات وحتى يعمل هذا النموذج نفترض مايلي:

M: قيمة الواردات.

$\Delta M$ : التغير في الواردات.

X: قيمة الصادرات.

<sup>1</sup> د. مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 116-118.

$\Delta X$ : التغير في الصادرات.

EM: مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف أي قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات تتمتع بدرجة عالية من المرونة.

EX: مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف، أي أن التغير الحاصل في قيمة الصادرات نتيجة تغير سعر الصرف بوحدة واحدة وكلما كانت هذه القيمة صغيرة دل ذلك على أن الصادرات تتمتع بدرجة قليلة من المرونة.

وإذا اعتبرنا الصادرات والواردات في شكل دوال فإن مرونتها على الشكل التالي:

$$EM = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M} \dots \dots \dots (1)$$

$$EX = \frac{\Delta X}{\Delta P} \times \frac{P}{X} \dots \dots \dots (2)$$

وبالتالي فإن الرصيد التجاري يأخذ الشكل الموالي، وهذا في حالة ما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الواردات والصادرات مقيَّمان بالعملة الوطنية:

$$B = X - MP \dots \dots \dots (3)$$

MP: الواردات بالعملة الأجنبية، جداء سعر الصرف = القيمة بالعملة الوطنية.

ولمعرفة أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري، نقوم بعملية اشتقاق رصيد الميزان التجاري بالنسبة لسعر الصرف:

$$\frac{\Delta B}{\Delta P} = \left[ \frac{dX}{dP} - \left( \frac{dM}{dP} \times P + M \right) \right] \implies \frac{\Delta B}{\Delta P} = \left[ \frac{dX}{dP} - \left( M + \frac{dM}{dP} \times P \right) \right]$$

$$\frac{\Delta B}{\Delta P} = M \left[ \frac{dX}{dP} \times \frac{1}{M} - \left( 1 + \frac{dM}{dP} \times \frac{P}{M} \right) \right]$$

$$\frac{\Delta B}{\Delta P} = M \left[ \frac{dX}{dP} \times \frac{1}{M} \times \frac{P}{P} - \left( 1 + \frac{dM}{dP} \times \frac{P}{M} \right) \right] \dots \dots \dots (4)$$

وحيث أن نقطة بداية التحليل انطلقا من أن  $B=0$  أي توازن الميزان التجاري فإن:  $X=MP$  وبالتالي فالمعادلة رقم (4) تأخذ الشكل التالي:

$$\frac{\Delta B}{\Delta P} = M \left[ \frac{\Delta X}{\Delta P} \times \frac{P}{X} - \left( 1 + \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M} \right) \right] \dots \dots \dots (5).$$

وحيث أن:  $EM = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M}$ ,  $EX = \frac{\Delta X}{\Delta P} \times \frac{P}{X}$

وبتعويض قيمة المرونات في المعادلة رقم (5) يصبح لدينا:

$$\frac{\Delta B}{\Delta P} = M[EX - (1 + EM)] = M[(EX - EM - 1)] \dots \dots (6).$$

وعلى افتراض ثبات أسعار الصادرات، فإن مرونة الصادرات تكون موجبة، لأن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة الوطنية) سيؤدي إلى زيادة الصادرات.

ولكن مع ثبات أسعار الواردات فإن مرونة الواردات تكون سالبة لأن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة الوطنية) سيؤدي إلى انخفاض الواردات.

ونتيجة لذلك استخلص "مارشال ليرنز" من هذا الوضع المبسط شرط نجاح تخفيض قيمة العملة في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات وهو أن يكون مجموع مرونتي الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد.

أما إذا كان مجموع مرونتي الصادرات والواردات أقل من الواحد فسيؤدي تغيير سعر الصرف إلى تدهور الميزان التجاري ومنه تدهور ميزان المدفوعات، وإذا كان مجموع المرونتين يساوي الواحد الصحيح، فإن أثر تغيير سعر الصرف بوحدة واحدة على الميزان التجاري يكون معدوماً (يساوي الصفر).

وهكذا من خلال المعادلة الأخيرة، تستطيع الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق الرفع أو التخفيض في سعر الصرف، وفي حالة الفائض فيجب عليها أن ترفع قيمة العملة، أما في حالة العجز فعليها تخفيض العملة.

ولكي يعمل نموذج المرونات ينبغي وجود بعض الفروض هي:

- سيادة حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وهذا بهدف إلغاء تغيرات الدخل كإحدى القوى التصحيحية لميزان المدفوعات.

- توفر شرط التوازن المستقر في سوق الصرف.

- عدم ارتفاع الأسعار الداخلية لصادرات الدولة التي خفضت من قيمة عملتها.

- عدم انخفاض أسعار السلع المستوردة من الخارج، وإلا فذلك يقضي على الهدف من التخفيض (كبح الواردات)<sup>1</sup>.

## 2- تقييم منهج المرونات

لكن استخدام منهج المرونات قد لا يؤدي إلى الهدف المرجو منها وذلك للأسباب التالية:

<sup>1</sup> سعيود حمزة، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 44-46.

- إن نجاح تخفيض قيمة المحلية (أي زيادة سعر الصرف الأجنبي) سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات.

- تعتمد آثار عملية تخفيض قيمة العملة على معطيات مهمة للاقتصاد المعني وخاصة مدى الفترة الاستيعابية (الامتصاص) له أي على درجة التوظيف السائد في الاقتصاد (إن كان في حالة توظيف كامل أو قريب منها أو دونها) حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة التكييف لميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مدخل الاستيعاب

يعتمد منهج الاستيعاب على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات ويطلق عليه أيضا تحول الإنفاق، ويتلخص هذا المنهج في أن التغيرات في الدخل الحقيقي تمثل المحدد لميزان المدفوعات وسعر الصرف، وحيث أن المنهج يفترض أن الأسعار ثابتة فإن كل المتغيرات تكون بدلالة حقيقية.

#### 1- الإنفاق المحلي: يتكون من

C: الإنفاق الاستهلاكي.

I: الإنفاق الاستثماري.

G: الإنفاق الحكومي.

IM: الإنفاق على الواردات.

ومن ثم الاستيعاب المحلي والذي يرمز له بالرمز A يمكن تمثيله بالمعادلة التالية:  $A = C + I + G + IM$

حيث الدخل القومي Y يساوي:  $Y = C + I + G + X$

حيث أن X الصادرات.

ولأنه من الناحية التاريخية قد تم تطوير منهج الاستيعاب خلال فترة اتفاقية برنتون وودز عام 1947 حيث كانت التدفقات الرأسمالية بين الدول غير هامة فإن تدفقات التجارة كانت تمثل المحدد الأساس للميزان الجاري CA.

ومن ثم فإن:  $CA = X - IM$

وعلى سبيل المثال: إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات  $X > M$  فإن الدولة سوف تحقق فائضا في ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> د. السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره: ص: 155.

وطبقاً لمنهج الاستيعاب فإن ميزان المعاملات التجارية يتحدد بالفرق بين الدخل الحقيقي والاستيعاب أي:

$$Y - A = (C + I + G + X) - (C + I + G + IM) = X - IM$$

$$Y - A = CA$$

وباستخدام المنهج يمكن المساعدة في فهم وتقييم الداء الخارجي للاقتصاد أثناء فترات الانكماش Contractions والتوسع Expansions ومن ثم إذا كان الاقتصاد يمر بحالة انكماش هل من الضروري أن يتحسن الميزان الجاري وتحسن قيمة عملته؟ هل من الضروري أن يحدث العكس في حالة التوسع؟.

ففي حالة التوسع يزداد الدخل الحقيقي ومن ثم يزيد الإنفاق أو الاستيعاب وتتوقف النتيجة المتمثلة في تحسن أو تدهور الميزان الجاري على التغيرات النسبية في المتغيرين:

- فإذا زاد الدخل الحقيقي بمعدل أسرع من الزيادة في الاستيعاب فسوف يحدث تحسن في الميزان الجاري أي:

$$\Delta Y > \Delta \alpha \implies \Delta C\alpha > 0.$$

وإذا ارتفع الدخل الحقيقي بمعدل أبطأ من الزيادة في الاستيعاب فسوف يحدث تدهور في الميزان التجاري أي:

$$\Delta Y < \Delta \alpha \implies \Delta C\alpha < 0$$

ومن ثم يقوم هذا المنهج على أن الاختلال في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغيير في مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخل الموزعة، وسيترتب على زيادة الدخل تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فتزيد الواردات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان، ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان.

## 2- تقييم منهج الاستيعاب

من أهم المآخذ على منهج الاستيعاب أنه يتجاهل تأثيرات ظاهرة الاختلال الاقتصادي الخارجي على كمية النقود المتداولة وما تمارسه التغيرات فيها من تغيرات مناظرة على مستويات الدخل مثل:

- تغيرات مستوى الأسعار المحلية مقارنة مع الأسعار الخارجية.

- تغيرات مستوى الأسعار للفائدة المحلية مقارنة بالمستويات العالمية لها.

- مقدار الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد.

كما يعطي هذا المنهج العلاقة بين تغير الإنفاق وتغير الدخل دوراً أساسياً في إحداث التوازن مع أنه:

\* لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائياً بسبب تغيرات الدخل المحلي إذ يمكن أن يمتص الادخار جزءاً من الزيادة التي حدثت في الدخل.

\* إمكانية وجود تناقض بين تحقيق مستوى تشغيل كامل وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

\* يعتمد التحليل الساكن بغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز وجودها<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: المنهج النقدي لميزان المدفوعات

يتعلق المدخل النقدي لتصحيح ميزان المدفوعات بالميزان الكلي (والذي يتكون من مجموع الحسابات الجارية وحساب رأس المال) ويترتب على ذلك أن عدم التوازن في ميزان المدفوعات يساوي التغير في مستوى الاحتياطات الرسمية والذهب النقدي.

وفي هذا الإطار فإن هذا المفهوم يوضح أن الاختلال في ميزان المدفوعات يأتي نتيجة لعدم التوازن بين العرض والطلب في كمية النقود، أضف إلى ذلك أن السياسات المتعلقة بتسوية مشاكل ميزان المدفوعات من الممكن إنجاحها عن طريق إزالة الاختلال بين العرض والطلب في كمية النقود، وبمعنى آخر فإن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية وبالتالي فإن التصحيح يجب أن يتم عن طريق السياسة النقدية.

ولقد وضع (Hahn 1977) نموذجاً للمنهج النقدي لميزان المدفوعات بعد مراجعته وتطوره لنموذج "فرنكل جونسون" (Frenkel Johnson 1976) ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات المسبقة التالية:

- أن الاقتصاد يتبع نظام أسعار الصرف الثابتة.
- دالة الطلب على النقود المستقرة ومعرفة في عدد قليل من المتغيرات.
- الناتج والمتغيرات الحقيقية الأخرى في الاقتصاد عند مستواها التوازني في الأجل الطويل.
- الآثار النقدية لاختلال ميزان المدفوعات (التغيرات في عرض النقود نتيجة للتغيرات في مستوى الاحتياطي النقدي الأجنبي)، لا يتم تعميقها خلال الفترة نفسها لعدم استعمال عمليات السوق المفتوح وبيع السندات الحكومية.
- التغير في عرض النقود لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد أي إن النقود محايدة.
- أن قابلية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود تساوي الصفر، وأن الأصول المالية تتمثل في النقود فقط.
- ولفهم كيفية استخدام المنهج النقدي يجب التعرف على وجهة نظر النقديين في أثر التوسع النقدي في حالة الاقتصاد المغلق وحالة الاقتصاد المفتوح والتطورات التي لحقت بهذا الإطار على النحو التالي:

### أولاً: أثر زيادة النقود في حالة الاقتصاد المغلق

يؤدي التوسع النقدي أي زيادة المعروض النقدي  $M$  إلى الآثار التالية:

<sup>1</sup> د. السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 149-151.

- 1- وجود فائض في كمية الأرصدة النقدية التي في حوزة القطاع الخاص H.
- 2- زيادة الإنفاق على السلع المحلية EN.
- 3- إذا كان الناتج عند مستوى التوظيف الكامل yf فإن زيادة الإنفاق EN سوف تؤدي إلى وجود فائض طلب في سوق السلع وارتفاع الأسعار.
- 4- زيادة الأسعار P مما يؤدي إلى تخفيض الحيازات النقدية الحقيقية حتى يتم تخفيض الزيادة الإنفاق الناتج.

ثانيا: أثر زيادة النقود في حالة الاقتصاد المفتوح ودولة صغيرة

يؤدي زيادة المعروض النقدي M إلى الآثار التالية:

- 1- وجود فائض في حيازة النقود لدى القطاع الخاص.
- 2- زيادة الإنفاق على السلع المحلية والمستوردة.
- 3- يؤدي عجز ميزان المدفوعات إلى تخفيض المعروض النقدي تدريجيا إلى أن تعود كمية النقود المحازة إلى مستواها الأول.

ثالثا: العلاقات الأساسية للنموذج

- 1- الطلب على النقود الاسمية MD عبارة عن نسبة التفضيل النقدي K مضروبة في الدخل النقدي Py أو:  

$$MD = K \times Py \dots \dots (1)$$
- 2- المعروض النقدي M عبارة عن مجموع الائتمان المحلي D والاحتياطيات الأجنبية R أو:  $M = D + R$ .
- 3- الإنفاق المحلي الاسمي  $E_N$  عبارة عن الفرق بين الدخل المحلي  $P_y$  والادخار المرغوب والأخير عبارة عن معدل التراكم للأرصدة النقدية المحازة H أو:

$$E_N = Py - H \text{ Or } H = Py - E_N$$

- 4- معدل التراكم للأرصدة النقدية المحازة H عبارة عن الفرق بين النقود المطلوبة MD والنقود المعروضة M أو:

$$H = h(MD - M)$$

$$H = h(KPy - M) \quad \text{ومن (1):}$$

وفي ظل افتراض التوظيف الكامل فإن:

$$H = h(KPy_f - M)$$

5- حيث أن ميزان المعاملات الرأسمالية يساوي الصفر فإن فائض ميزان التجارة يساوي فائض ميزان المدفوعات B وأن عبارة عن الدخل Py ناقص الإنفاق المحلي  $E_N$  أو:

$$B = P_Y - E_N$$

$$H = P_Y - E_N$$

ومن المعادلتين السابقتين: فإن فائض ميزان المدفوعات = النقود المحازة أو:  $H = B$

6- في غياب صافي الأصول المحلية فإن التغير في المعروض النقدي يعادل التغير في الاحتياطات:  $\Delta M = \Delta R = H = B$

7- قانون السعر الواحد والذي يقرر بأن معدل الصرف بين عمليتين E يجب أن يعادل نسبة الأسعار في الدولتين لسلعة معينة من السلع  $P^*/P$  أو:  $P = EP^*$

رابعاً: ملخص النموذج

$$\Delta M = H = \Delta R$$

$$H = h(KPy_f - M)$$

$$P = EP^*$$

هذا وفي إطار المدخل النقدي، فإن مستوى الاحتياطات الأجنبية تعتبر المتغير الوحيد والذي يمكن التأثير عليه عن طريق الزيادة في عرض النقود، وذلك بافتراض التوازن في سوق السلع في الأجل الطويل إضافة إلى اعتبار أن سعر الفائدة معطى وبأن دالة الطلب على النقود مستقرة.

فبافتراض أن الأصول في الاقتصاد هي فقط النقود، وباعتبار أن الطلب المتزايد على النقود والمصحوب بفائض في ميزان المدفوعات سوف يؤدي إلى زيادة عرض النقود عن طريق تراكم الاحتياطي النقدي الأجنبي.

وبافتراض أن الطلب (الطلب على السلع  $E_n$ ) يساوي الصفر فإن B سوف يساوي MD، والذي يعني أن فائض ميزان المدفوعات يدل على الطلب المتزايد على النقود وفي الوقت نفسه فإن العجز في ميزان يدل على العرض المتزايد للنقود والذي بدوره يؤكد اشتراط التوازن والقاضي بأن الزيادة في الطلب أو العرض للنقود هو نتيجة للفرق بين الطلب والعرض للنقود المحلية، وفي هذه الحالة فإن عرض النقود سوف يزيد وبالتالي فإن الطلب المتزايد للنقود سيقبل وعليه فإن الفائض في ميزان المدفوعات سوف يصبح صفراً.

إضافة إلى ذلك فإن الزيادة في عرض النقود والمصاحب للعجز في ميزان المدفوعات سوف يؤدي إلى انخفاض في مستوى عرض النقود والانخفاض في مستوى الاحتياطي العالمي نتيجة للعجز في ميزان المدفوعات إضافة للتدفقات الخارجية للاحتياطات الأجنبية.

وعليه فإن التغييرات في الاحتياطات النقدية إذا لم يصاحبها التعقيم قد يعكس ظاهرة مؤقتة في اختلال المخزون في سوق النقد (العرض والطلب) والذي يمكن تصحيحه ذاتيا بالتتابع النقدية، جونسون (1972 Johnson).

وهنا نلاحظ أن "جونسون" افترض أن التدفقات النقدية والمترابطة بالفائض أو العجز غير المحايد من قبل السلطات النقدية لها تأثيراتها الواضحة على عرض النقود المحلي في فترة معينة.

وإذا لم توسع النموذج إلى أكثر من بند واحد للأصول (النقود) وذلك بإضافة الطلب على السندات، وبافتراض تحقق التوازن في سوق النقود وسوق السلع فإن الفائض في ميزان المجموعات يؤدي إلى زيادة الطلب على السندات وأن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة العرض في السندات، وفي هذه الحالة فإن الفائض يتطلب خروج رؤوس الأموال (Capital Out flows) وبالتالي عدم الحاجة إلى تخفيض مستوى الاحتياطات العالمية، هذا وفي كلتا الحالتين فإن التسويات القائمة لا تتطلب أي تغييرات في الأرصدة النقدية.

### خامسا: تقييم المنهج النقدي لميزان المدفوعات

لقد واجه المدخل النقدي لميزان المدفوعات انتقادات عدة وذلك لتركيزه على منهجية تحليل ظاهرة مشاكل وحلول ميزان المدفوعات عن طريق استخدام أدوات النظرية النقدية وبالتالي فإن هذه المنهجية قد يعيبها بعض القصور في التركيز بدرجة كبيرة على هذا النوع من التحليل النقدي.

- فالاختلال في ميزان المدفوعات لا يمكن تفسيره كظاهرة نقدية، تتعلق بشكلية الموازنة بين الفائض في العرض والطلب على النقود في السوق، فقد يكون هناك احتمال للتوازن بين الإنفاق والدخل المتوقع (Antre - Ex) وفي الوقت نفسه يمكن أن يكون هنالك عجز في ميزان المدفوعات لسبب واحد أو أكثر مثال: عدم قدرة المنتجين المحليين على بيع إنتاجهم المتبقي للخارج (الصادرات)، نتيجة لوجود التزام يقتضي فيه مقابلة جميع طلبات المشترين المحليين.

- إذا كان الافتراض الأساس للمدخل النقدي لعكس استقرار الطلب على النقود فإن هذا يعني عدم إمكانية التنبؤ بالعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات وذلك من ناحية التغييرات في عرض النقود.

- في الجانب العملي في المدى البعيد والمرتبب بالسياسات والتحليل نجد أن مستوى الدخل وأسعار الفائدة تتغير بصورة واضحة مع كمية النقود وبالتالي نجد أن من الصعب أيضا التنبؤ بالتحركات في ميزان المدفوعات من ناحية تأثير التغييرات في عرض النقود.

- لا يوجد ما يضمن دائماً العلاقة القوية بين التغييرات في عرض النقود المحلي ومستوى الاحتياطات الأجنبية.

- هناك بعض علامات الاستفهام الهامة فيما يخص الافتراض الأساس للمدخل النقدي والذي يشير إلى عدم إمكانية التعقيم (من قبل السلطات النقدية) وذلك في حالة تأثير التغييرات في الاحتياطات العالمية على عرض النقود المحلي.

كما أن الافتراض قد لا يكون صحيحا وذلك في حالة سماح السلطات النقدية ببيع وشراء السندات الحكومية في عمليات السوق المفتوح والذي يؤدي إلى تحيد تأثير الاحتياطات العالمية على عرض النقود المحلية، وبالتالي يمكن معالجة العجز في ميزان المدفوعات والنتاج من الزيادة في عرض النقود عن طريق تخفيض الاحتياطات وعرض النقود، حيث من الممكن أيضا أن تتخفف الاحتياطات وتبقى الزيادة في عرض النقود كما هي عليها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> د. سيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 144-149.

### خاتمة الفصل الثاني:

يعتبر ميزان المدفوعات أحد المعالم الاقتصادية لأي بلد وكأداة تسوية المعاملات الخارجية، حيث تتدرج فيه مختلف عمليات التبادل الدولي وهو سجل ينقسم إلى جانبين، جانب دائن تسجل فيه تلك المعلومات التي تترتب عنها دخول العملة الأجنبية، وجانب مدين تسجل فيه المعاملات التي تتيح وسائل لتغطية هذه الالتزامات، كما يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة، بالإضافة إلى أنه يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة وكمراً توضح نقاط القوة ونقاط الضعف للبلد من حيث التركيبة السلعية للصادرات والواردات.

الفصل الثالث  
الفصل الثالث  
الدراسة التطبيقية  
الدراسة التطبيقية

### مقدمة الفصل

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مناقشة فعالية السياسة النقدية أو دورها في مواجهة انخفاض الصادرات في الجزائر، انطلاقاً من متغيرات الدراسة المختارة المتمثلة في الكتلة النقدية، سعر الصرف، معدل إعادة الخصم، صادرات السلع المنظورة مع تحليل مختلف التطورات التي عرفتتها، وذلك خلال فترة الدراسة والمحددة بالفترة من 1990 إلى غاية 2012، بالإضافة للتطرق إلى ما مدى تأثير السياسة النقدية على صادرات الجزائر، وذلك على ضوء النتائج المتحصل عليها بتقدير عام للمتغيرات المذكورة.

### المبحث الأول: الطريقة والأدوات

في هذا المبحث، سنشير إلى تطور متغيرات الدراسة، بالإضافة لطرق الحصول على البيانات المستخدمة في التحليل، مع الإشارة للنموذج المستخدم في الدراسة.

### المطلب الأول: الطريقة

سننظر في هذا المطلب إلى طريقة اختيار مجتمع الدراسة والعينة، بالإضافة إلى تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة المحددة بـ 1990-2012، مع الإشارة إلى مصادر البيانات.

### أولاً: اختيار العينة ومجتمع الدراسة

انطلاقاً من هدف الدراسة المتمثل في تأثير السياسة النقدية في مواجهة انخفاض الصادرات في الجزائر، والرغبة في معرفة مدى فعالية الأدوات التي استخدمتها الدولة الجزائرية في مواجهة انخفاض الصادرات.

لقد تم الحصول على البيانات والإحصائيات المتعلقة بالدراسة من مصادر رئيسية، المتمثلة في التقارير والنشرات الشهرية والسنوية، الصادرة عن الهيئات الرسمية ذات الاختصاص، كالبنك المركزي الجزائري، والتقارير التي تصدر عن هذا الأخير.

كما يرجع اختيار الفترة الممتدة ما بين 1990-2012 إلى تطور الجهاز المصرفي والمالي والإصلاحات العميقة للاقتصاد الجزائري، والتي عرفت تطوراً نوعياً في الفترة خلال ذات الفترة، لكونها حافلة بالقوانين الاقتصادية والمصرفية، فيما بعض أهم هذه الإصلاحات قانون النقد والقرض الذي صدر 14 أبريل 1990، والذي أعاد الاعتبار للجهاز المصرفي بصفته مشرفاً على السياسة النقدية، وعلاقة السلطة النقدية مع الخزينة ومواضيع نقدية أساسية أخرى، إذ قبل هذا الإصلاح المشار إليه لم يكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة، وذلك للتداخل بين الخزينة والبنك المركزي هذا من جهة، وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى، كما

عرفت هذه الفترة كذلك عقد اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى صدور مجموعة من القوانين والأوامر.

### ثانياً: تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2012

**1- تطور الكتلة النقدية:** تعرف الكتلة النقدية على أنها: هي كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، بقصد بها (النقود المتداولة) هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات، والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتطور العادات المصرفية في المجتمعات<sup>1</sup>.

وتشمل المجتمعات النقدية على:<sup>2</sup>

#### الشكل رقم (1): مكونات المجتمعات النقدية

الأوراق النقدية ونقود التجزئة + الودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية وحسابات الشيكات = M1.

+ حسابات الادخار على الدفاتر + حسابات من أجل التنمية الصناعية + حسابات الادخار = M2.

+ الحسابات لأجل والسندات الغير قابلة للتداول + شهادات الإيداع وما شابهها التي يصدرها الوسطاء الماليون والمتداولة في السوق النقدية + الأسهم والحصص المصدرة من قبل شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير وصناديق التوظيف + مجمل التوظيفات النقدية بالعملة الأجنبية التي يملكها المقيمون = M3.

<sup>1</sup> أكرم حداد مشهور هذلول، النقود والمصارف، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص: 189.

<sup>2</sup> وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، ط1، دار المنهل اللبناني، 2008، ص: 14.

أما الكتلة النقدية في الجزائر فستكون من المتاحات النقدية M1، التي تضم الأوراق النقدية والودائع تحت الطلب، أما الكتلة النقدية M2، فهي عبارة عن M1 مضافا إليها أشباه النقود<sup>1</sup>.

M1: تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية، بالإضافة إلى الودائع الجارية كالحسابات البريدية الجارية.

M2: ويشمل M1، مضافا إليها شبه النقود التي تتمثل في الودائع لأجل في الجزائر.

M3: تتمثل في السيولة الإجمالية، الودائع لأجل، السندات الصادرة عن الخزينة العمومية، والودائع لأجل لدى المؤسسات الغير مصرفية، إضافة إلى M2.

كما أن تطور النقود أو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1990-2012)، يمكن عرضه في الجدول التالي:

<sup>1</sup> مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،

الجدول رقم (1): تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1990-2012

السنة	النقود M1	نقود ورقية	نقود كتابية	أشباه النقود	الكتلة M2	معدل النمو
1990	270.1	134.96	136.14	72.90	343.1	11.35
1991	325.9	157.20	168.73	90.30	416.2	20.60
1992	369.7	158.40	184.97	146.2	515.9	24.71
1993	448.58	212.00	236.58	180.52	627.42	21.53
1994	475.834	222.986	252.847	247.680	723.514	13.00
1995	519.107	246.767	269.339	280.455	799.562	09.19
1996	589.100	290.884	298.217	325.958	915.058	14.39
1997	671.570	337.621	333.710	409.948	1081.518	18.55
1998	826.372	390.420	435.952	766.090	1592.461	18.92
1999	905.183	439.995	465.187	884.167	1789.350	13.70
2000	1048.184	484.527	563.658	974.35	2022.534	13.18
2001	1238.510	577.150	661.360	1235.006	2473.516	24.77
2002	1416.341	664.688	751.653	1485.191	2901.532	36.82
2003	1630.380	781.339	849.040	1724.043	3354.422	15.97
2004	2165.7	874.3	1291.4	1478.7	3644.4	11.31
2005	2437.5	921.00	1516.5	1632.9	4070.7	10.82
2006	3177.8	1081.4	2096.4	1649.8	4827.6	12.70
2007	4233.6	1284.5	2949.1	1761.00	5994.6	21.50
2008	4964.9	1540.00	3424.9	1991.0	6955.9	16.00
2009	4944.2	1829.4	31148	2228.9	7175.10	03.10
2010	5756.4	2098.6	3657.8	2524.3	2880.70	15.40
2011	7141.7	2571.5	4570.2	2787.5	9929.2	19.90
2012	7737.8	2952.2	4785.5	3329.8	11087.8	11.66

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي للسنوات 1990-2012، الجزائر.

في ضوء الأزمة الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات، ومع توقف الجهات المانحة للقروض عن منح قروض جديدة للجزائر، وإصرارها على التواصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول منهما على قروض ومساعدات مسيرة لسد العجز الخارجي في المعاملات الأجنبية، وقامت في هذا الإطار بعقد مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، تمثلت في الاستعداد الائتماني الأول من 31/ماي/1989 إلى 30/ماي/1990، ثم اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني من 03/جوان/1991 إلى 30/مارس/1992، وأخيرا اتفاق التصحيح الهيكلي من 01/أفريل/1994 إلى غاية 01/أفريل/1998، والهدف من هذه الاتفاقيات هو:<sup>1</sup>

الحصول على الموارد المالية الضرورية من صندوق النقد الدولي، وتعهد الحكومة الجزائرية آنذاك بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار المدعوم من قبل الصندوق، في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، لتدارك وضعيتها الاقتصادية المزرية على مستوى السوق الدولي.

#### أ- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول: من 31/ماي/1989 إلى 30/ماي/1990

تميزت هذه الفترة بصور قانون النقد والقروض، فقد أعطى قانون 90-10 المتعلق بالقروض والنقد، للبنك المركزي الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية، وفي استخدام الأدوات التقليدية للسياسة النقدية<sup>2</sup>، إذ قبل هذا القانون المشار إليه لم يكن يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة وذلك للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي هذا من جهة، وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص: 178.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 16.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996، ص: 277.

تميزت الوضعية النقدية خلال هذه الفترة بزيادة الكتلة النقدية M2 بين سنة 1989 و 1999 بنسبة 11.32%، ونلاحظ من خلال إحصائيات الجدول أن الكتلة النقدية في سنة 1990 حوالي 343.1 مليار دينار جزائري، محققة بذلك معدل ب 11.35%، ثم ارتفعت الكتلة بنسبة كبيرة سنة 1991، لتبلغ بذلك ما قيمته 413.675 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 20.60%.

#### ب- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992

تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني، بين صندوق النقد الدولي والجزائر، بتاريخ 03 جوان 1991، وتم بموجب هذا الاتفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح، كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، غير أن الشريحة الرابعة، لم يتم سحبها لعدم احترام الحكومة آنذاك كمحتوى الاتفاقية المبرمجة مع الصندوق النقد الدولي، إذ تراجعت الحكومة عن سياسة التشدد المالي، محاولة منها لامتصاص الغضب الاجتماعي، ويهدف هذا الاتفاق إلى:<sup>1</sup>

- التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد ذو ترقية النمو الاقتصادي، عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة، تحرير التجارة الخارجية والداخلية، من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار.

أما فيما يخص الكتلة النقدية فكانت 413.675 مليار دينار أي بمعدل نمو قدره 20.6% ثم استمرت في الارتفاع لتبلغ ما قيمته 515.902 مليار دينار سنة 1992 أي بمعدل نمو قدره سنة 1991، أي بمعدل نمو قدره 24.71%.

<sup>1</sup> الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة للنشر، الجزائر، 1996، ص: 116.

ج- اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث في الفترة 1993-1998

انطلاقاً من سنة 1993 عرفت الجزائر في هذه الفترة إصلاحات اقتصادية، تمثلت في برنامج التعديل والتنشيط الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسة صندوق النقد الدولي خلال الفترة الممتدة ما بين (1993-1998)، وكان الهدف من هذا البرنامج هو التحكم في الكتلة النقدية، وذلك بما يخدم الاقتصاد الجزائري ويساعد على تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والحفاظ على توازنها، من خلال وضع فترة البرنامج، ومن خلال الجدول نلاحظ كذلك أن السلطات النقدية التزمت ببند هذا الاتفاق المبرم مع مؤسسة صندوق النقد الدولي لتحقيق الهدف، فمتوسط الكتلة النقدية خلال الفترة (1994-1998) كان 14.9%، لتتخفص سنة 2000 إلى 13.8%.

كما نلاحظ أيضاً معدل نمو الكتلة النقدية حقق انخفاضا في السنة التي تلتها، حيث بلغ ما قيمته 21.53% سنة 1993، ثم انخفض ليصل إلى 13% سنة 1994 ثم 9.19% سنة 1995، إلا أنها عاودت الارتفاع في الفترة (1996-1998) بـ 14.39% و 18.55% و 19.92% على التوالي، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى عملية التبادل بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي، والسبب هو عملية التطهير المالي والنقدي الذي قامت به السلطات، عند امتصاص السيولة الفائضة من التداول<sup>1</sup>.

كما نلاحظ انخفاض الكتلة النقدية بعد انتهاء الاتفاق مع الصندوق النقد الدولي من 18.92% سنة 1998، إلى 13.70% سنة 1999، ثم إلى 13.18% سنة 2000، ويعود ذلك إلى تأثير السياسة النقدية الصارمة، التي أدت إلى سحب الفائض في الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي، وإتباع الجزائر خلال هذه الفترة

<sup>1</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،

سياسي تشفوية صارمة سببها محاولة إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول لاقتصاد السوق بأقل التكاليف تمثلت في:<sup>1</sup>

- تخفيض عجز الميزانية.

- تجميد أجور العمال.

- تخفيض العملة.

- تقليص حجم الإنفاق العام.

ثم عاودت الارتفاع إلى 24.77% سنة 2000، ثم بلغت أقصاها 36.82% سنة 2001، وبالتالي ظهور فائض في السيولة في السوق النقدية، حيث قامت السلطات تعزيز الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، واضطر البنك الجزائر ابتداء من أبريل 2002 إلى استخدام أدوات جديدة لامتناس الفائض في السيولة الذي أصبح هيكليا.

وانعكست هذه الإصلاحات أو الإجراءات بصورة إيجابية، حيث انخفضت معدلات نمو الكتلة النقدية إلى 15.97% سنة 2003، ثم إلى 11.31% سنة 2004، ثم استمرت في الانخفاض حيث بلغت 10.82% سنة 2005.

كما نلاحظ من خلال الجدول، أن الكتلة النقدية حققت أكبر انخفاض لها سنة 2009، حيث بلغت 3.1%، بسبب إصدار مجلس النقد والقرض النظام رقم 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009، ووضع عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها في السوق النقدي، وتمثل عمليات السوق في (عمليات إعادة التمويل الأساسية، عمليات إعادة التمويل لمدة أطول، عمليات التعديل التدقيق العمليات الهيكلية).

<sup>1</sup> بن عبد الفتاح دحمان، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف للصندوق النقد الدولي -دراسة حالة الجزائر-، الجزائر، 1997، ص: 195.

أما بالنسبة لسنة 2010، فارتفعت الكتلة النقدية إلى 15.4%، ثم 19.9% سنة 2011، بسبب الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010، والتي تعطي إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف تصريح للسياسة النقدية<sup>1</sup>، أما في سنة 2012 نلاحظ انخفاض سريع لمعدل نمو الكتلة وصل إلى 11.66%.

## 2- تطور سعر الصرف

### تعريف سعر الصرف:

**تعريف 01:** هو عدد وحدات العملة الوطنية التي ستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية<sup>2</sup>.

**تعريف 2:** يعرف سعر الصرف بأنه عد الوحدات من العملة الوطنية، التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية<sup>3</sup>.

وسوف نقوم بعرض تطورات سعر الدينار الجزائري مقابل واحد دولار أمريكي على ضوء الجدول الآتي:

### الجدول رقم (2): تطورات الدينار مقابل الدولار في الفترة 1990-2012

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1992	1991	1990	السنوات
77.30	75.30	57.70	57.70	56.20	52.20	42.90	24.10	21.83	17.76	12.20	سعر الصرف
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	السنوات
77.55	74.11	73.71	72.73	71.18	66.82	72.90	73.40	72.61	77.40	79.70	سعر الصرف

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي للسنوات 1990-2012، الجزائر.

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي، 2011، ص: 182.

<sup>2</sup> موسى سعيد مطر، تمويل دولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص: 43.

<sup>3</sup> حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة المصرية، 1987، القاهرة، ص: 96.

يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية قرار تتخذه السلطات النقدية، مضمونه تدنئة قيمة العملة الوطنية، يهدف أساسا إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وأثار التخفيض مرتبطة أساسا بأهمية المبادلات الخارجية، وكذا الهيكل الاقتصادي للبلد<sup>1</sup>.

لقد أبرمت الجزائر اتفاق الاستعداد الائتماني الأول، وقد كان محتوى الاتفاق يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم، إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا، وتنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب وإجراء خفض كبير في سعر الصرف، وتبعاً لذلك عرفت قيمة الدينار تخفيضا قدره 70% خلال ثلاث أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991، لينتقل سعر صرف الدولار من 10.476 دينار جزائري إلى 17.76 دينار جزائري.

كما شهدت نهاية سبتمبر 1991 تخفيضا لقيمة الدينار، حيث بلغت قيمة الدولار الواحد 17.76 دينار جزائري لينخفض بعدها سنة 1992 إلى 21.8 دينار للدولار الواحد، ثم 24.12 دينار للدولار سنة 1993 ومن خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض مستمر لقيمة الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي ليبلغ بذلك 24.1 دينار جزائري سنة 1993، لينخفض بعدها سنة 1994 إلى 42.9 دينار جزائري للدولار الواحد، ثم إلى 52.2 دينار جزائري للدولار الواحد سنة 1995، والهدف من هذا التخفيض هو تشجيع الصادرات، ومن خلال اتفاقية الجزائر مع صندوق النقد الدولي، وفي إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994-مارس 1995).

تم تخفيض سعر صرف الدينار من أفريل 1994 بنسبة 40.17% في انتظار الوصول إلى مرحلة التحويل الكامل للدينار.

ثم استمر الانخفاض في سنة 1996 ليبلغ بذلك 56.2 دينار جزائري للدولار الواحد سنة 1997، وفيه استكملت عملية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الدولية الجارية وذلك في سبتمبر 1997، وأما بالنسبة لسنة 1998 فبلغ الانخفاض في قيمة العملة 58.8 دينار جزائري للدولار الواحد، وتزامنت مع نهاية برنامج التثبيت والتعديل

Milet Obravich, « les effets de la dévaluation françaises de 1958 », les aides d organisation, paris, 1970, p15<sup>1</sup>

الهيكلية في 21 ماي 1998، وتم تحرير أسعار الصرف الآجل والعاجل لتحديد وفق قوى السوق (العرض والطلب)، ومن النتائج التي تحسب لصالح برنامج التثبيت والتعديل الهيكلية هو:

- انخفاض في سعر صرف الدينار، فمن 36 دينار جزائري للدولار الواحد سنة 1994، بلغ سعر الصرف سنة 1998 حوالي 58 دينار جزائري للدولار الواحد انخفاض بنسبة 61%، أما في سنة 1999 والتي تعرضت فيها الجزائر إلى أزمة خارجية 66.6 دينار جزائري للدولار، كما تراجع احتياطي سعر الصرف 4.7 مليار دينار وهي خسارة صافية بمقدار 2.3 مليار دولار سنة 1997، أين كان احتياطي الصرف يقدر بحوالي 7 مليار دولار، وبعدها حقق استقرار نسبي مقابل الدولار الأمريكي، وذلك منذ سنة 2000 إلى غاية 2006، وهو محصور بذلك من 72.9 إلى 79.7 حيث بلغ متوسط تغيير الصرف حوالي 5% وتهدف من خلال هذه السنوات هو الحد من الطلب على الموارد المستهدفة، ودفع المنتجين المحليين إلى رفع إنتاجهم وتحسينه، وبالتالي تشجيعهم على إحلال الواردات وزيادة الصادرات.
- كما نلاحظ من خلال الجدول بالنسبة لسنة 2007، أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار ارتفع من 72.9% سنة 2006 إلى 66.82 دينار جزائري للدولار الواحد ثم انخفض إلى 71.18 دينار للدولار الواحد سنة 2008، ليحقق بعدها شبه استقرار للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012، وذلك بقيمة 72.73 و 73.71 و 74.11 و 77.55 دينار جزائري مقابل الدولار الواحد على التوالي، ويعد ذلك لتبني السلطات نظام التعويم المرن.

3- تطور معدل إعادة الخصم

يقصد بمعدل إعادة الخصم، سعر الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق المالية، والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة، تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات<sup>1</sup>.

ولدينا الجدول التالي الذي يظهر مختلف التطورات التي عرفها معدل إعادة الخصم في الجزائر، وذلك خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (3): معدل الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

السنوات	1990	1991	1992	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل إعادة الخصم	12.20	17.76	21.83	24.10	42.90	52.20	56.20	57.70	57.70	75.30	77.30
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل إعادة الخصم	79.70	77.40	72.61	73.40	72.90	66.82	71.18	72.73	73.71	74.11	77.55

المصدر: التقرير الصادر عن البنك المركزي، للسنوات 1990-2012، الجزائر.

يعتبر معدل إعادة الخصم أداة في يد السلطات النقدية، تتحكم فيه من حيث الرفع والتخفيض حسب الوضع الاقتصادي السائد خلال تلك الفترة كما شهد تغيرات كثيرة من 1990 إلى 2003، ثم يحقق استقرار منذ 2004 بمعدل 4%.

<sup>1</sup> عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، المفرق، الأردن، 1999، ص: 397.

كما شهدت سنة 1990 تزايد معدل إعادة الخصم من 10.5% إلى 11.5%، الأمر الذي ترتب عنه ارتفاع سعر الفائدة من 8.88% إلى 17.5% في المتوسط، رغم النمو المعتدل للكتلة النقدية الذي يمثل 25.11، ومن 1991 إلى 1993 تميزت أسعار إعادة الخصم بالثبات عند مستوى 11.5%، كما ثبتت أسعار الفائدة عند مستوى 17.5% وهي نسبة عالية لا تشجع على الاستثمار<sup>1</sup>.

ونلاحظ حسب الجدول أن معدل الخصم بلغ 11.5% بالنسبة لسنة 1993 ليحقق بذلك انخفاض مقارنة بسنة 1992، حيث كان يبلغ 12.5%، ويرجع ذلك للإصلاحات التي اتخذتها السلطات النقدية الجزائرية المتمثلة في سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي وذلك خلال الفترة (1993-1998)، إضافة إلى التراجع عن سياسة التشديد المالي، وساعد هذا الانخفاض في معدل إعادة الخصم بتسديد الخزينة العمومية لديونها اتجاه البنوك.

ثم نلاحظ ارتفاع معدل الخصم سنة 1994 إلى 15%، وهي أعلى معدل طبقته الجزائر منذ سنة 1972<sup>2</sup>. كما أن ارتفاع الحركة الائتمانية، الأمر الذي أدى بالبنك المركزي إلى رفع هذا المعدل إلى 15%، ابتداءً من 10/أفريل/1994 إلى غاية أوت/1995، لينخفض بدرجة واحدة ليبلغ 14%، وستمر في الانخفاض انطلاقاً من هذه السنة، وكذلك بالنسبة لسنة 1996 فقد حقق معدل إعادة الخصم انخفاضا ليبلغ 13%، ويعود السبب في ذلك إلى رغبة السلطات النقدية في مواجهة التضخم بالاستناد إلى برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، واعتماد آليات السوق، واستمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض بصورة مستمرة، ليبلغ بذلك 11% ثم 9.5%، وذلك لسنتي 1997 و 1998 على التوالي، ثم انخفض بعد ذلك ليبلغ 8.5% سنة 1999 وهي السنة التي تلت انتهاء فترة برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي.

<sup>1</sup> علة محمد، الدورة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص: 151.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000)، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، ص: 05.

أما بالمسبة لسنة 2000 فقد انخفض بدرجتين عما كان عليه في سنة 1999، ليلبغ 6.5%، واستمر في الانخفاض ولو بنسبة طفيفة سنة 2001 ليلبغ 6%، مع الإشارة إلى أن إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر أصبح معدوماً ابتداءً من سنة 2001، مع التزام الخزينة بتسديد ديونها التجارية وذلك في سنة 2003، حيث بلغ معدل الخصم هذه السنة 4.5%، وبعد هذه السنة وانطلاقاً من سنة 2004 حقق معدل إعادة الخصم ثبات واستقرار إلى غاية 2012، وذلك بمعدل 4% وهو الأمر الذي تهدف من خلاله السلطة النقدية إلى إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوات الركودية، بالإضافة إلى تحفيز البنوك على الاقتراض من البنك المركزي، وذلك بتخفيض معدل إعادة الخصم، والذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي وكذلك فإن سعر إعادة الخصم كمعدل لتدخل بنك الجزائر يعد سعراً توجيهياً، وبانخفاضه تهدف السلطة النقدية لتوجيه أسعار الفائدة للانخفاض وهي سياسة توسعية.

#### 4- تطور صادرات السلع المنظورة

لدينا الجدول التالي يظهر تطور ميزان المدفوعات في الجزائر، في الفترة الممتدة ما بين 1990-1998م، وهي الفترة التي عرفت فيها الدولة الجزائرية عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي:

#### الجدول رقم (4): تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-1998م

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الميزان التجاري	4.18	4.97	3.21	2.42	-0.26	0.16	4.12	5.69	1.28
الصادرات	12.96	12.44	11.51	10.41	8.89	10.26	13.21	13.82	10.15
المحروقات	12.34	11.97	10.98	9.08	8.61	9.72	12.64	13.18	9.17
بضائع أخرى	0.61	0.47	0.53	1.33	0.28	0.54	0.57	0.64	0.38
واردات	8.77	7.77	8.30	7.99	9.15	10.10	9.09	8.13	8.87
تحويلات	3.23	1.29	1.39	1.14	1.4	1.12	0.88	1.06	1.09

									صافية
-1.13	3.46	1.25	-2.24	-1.83	0.08	1.30	2.40	1.42	رصيد حساب جاري
-1.79	1.17	2.09	-6.33	-6.33	-0.03	0.23	0.5	0.84	رصيد ميزان مدفوعات

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي.

نلاحظ من خلال إحصائيات الجدول، أن الصادرات بلغت 12.96 مليار دولار سنة 1990، وحقق الميزان التجاري 4.18 مليار دولار، وهذا راجع إلى عوائد المحروقات إذ بلغت 12.34 مليار دولار، على الرغم من الارتفاع التدريجي لأسعار النفط ابتداءً من سنة 1990، ووصوله إلى المستوى القياسي خلال حرب الخليج سنة 1991، بذلت الجزائر جهوداً كبيرة بفرض الانتقال إلى السوق حيث أبرمت اتفاقيات تمويليتين مع صندوق النقد الدولي سنة 1989 و 1991، حيث صاحب هاتين الاتفاقيتين التمويليتين عمليات شراء بموجب تسهيل التمويل التعويضي والطارئ لصندوق النقد الدولي، وهذا راجع لتقلبات الصادرات ولمواجهة نفقات الواردات من الحبوب، واتسم ميزان المدفوعات بعد سنة 1991 بخسائر في الاحتياطات وزيادة الاقتراض، وارتفاع المديونية الخارجية من 12.5 مليار دولار، ويمكن القول أن برنامج الاستعداد الائتماني الأول لم يحقق أهدافه المرجوة، بالرغم من تحقيق رصيد ميزان المدفوعات فائض بـ 84 مليون دولار<sup>1</sup>.

كما نلاحظ من خلال إحصائيات الجدول أعلاه، أن عوائد المحروقات بلغت ما قيمته 9.08 مليار دولار، كما بلغ حجم المديونية في نفس السنة 26.5 مليار دولار أي ما يعادل 63% من الناتج المحلي، كما ارتفعت الواردات من 7.99 مليار دولار 1993 إلى 9.15 مليار دولار سنة 1994.

كما أن رصيد ميزان المدفوعات ظل دوماً في حالة عجز، وذلك راجع للعجز في ميزان الخدمات، وهذا راجع للعلاقة الكبيرة بين الحساب التجاري وحساب الخدمات، وذلك أن ارتفاع العجز وانخفاضه في حساب الخدمات

<sup>1</sup> صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 06

سببه الانخفاض والارتفاع في الحساب التجاري، وقد حقق ميزان المدفوعات عجز في رصيده بلغ (0.03) مليار دولار، نتيجة لانخفاض عوائد المحروقات.

نظرا للإختلالات التي عرفها ميزان المدفوعات أدى بالدولة الجزائرية بالاتفاق مع صندوق الدولي في 12/أفريل/1994، على برنامج الاستعداد الائتماني، وذلك ابتداءً من 01/أفريل/1994 إلى غاية 31/مارس/1995، ويهدف إلى إعادة هيكلة المديونية الخارجية.

كما نلاحظ أن الميزان التجاري ظل موجب باستثناء سنة 1994 نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات خلال هذه السنة، كما أن الواردات ارتفعت إلى 9.15 مليار دولار سنة 1994، وأخذت أكبر قيمة لها سنة 1995 حيث بلغت 10.50 مليار دولار، نظرا لارتفاع المواد المستوردة وانخفاض سعر صرف الدولار لبقية العملات.

كما حقق الميزان التجاري قفزة نوعية سنة 1996 بتحقيقه ما قيمته 4.12 مليار دولار، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، واستمر العجز إلى سنة 1997 التي تميزت بتحقيق فائض قدره (2.09) مليار دولار، واستمر العجز إلى سنة 1997 التي تميزت بتحقيق فائض على عكس السنوات السابقة 1993-1996، وقدر هذا الفائض بـ 1.57 مليار دولار. إضافة إلى إعادة جدولة الديون والتمويلات المتعددة الأطراف، في هذه السنة وذلك لفك الخناق المالي الخارجي وتشكيل احتياطات صرف بلغت 8.04 مليار دولار سنة 1997، ولم يدم هذا الفائض طويلا حيث عاد ميزان المدفوعات للعجز مرة أخرى سنة 1998 حيث بلغ مقدار العجز (1.79) مليار دولار، وذلك للتراجع الكبير في عوائد المحروقات حيث بلغت 9.17 مليار دولار بعد ما كانت تمثل 13.8 مليار دولار سنة 1997.

كما ارتفعت قيمة الواردات لتبلغ 8.87 مليار دولار، وانخفضت قيمة الصادرات إلى 10.15 مليار دولار سنة 1998، مقارنة بالسنة 1997 والتي كانت تمثل 13.82 مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك حقق ميزان الخدمات

عجز بمقداره (3.50) مليار دولار، كما هو عليه الحال في رصيد الميزان التجاري الذي حقق بدوره عجز قدره (1.13) مليار دولار.

لدينا الجدول التالي الذي يبين تطور ميزان مدفوعات الجزائري خلال الفترة 1991-2012 وهي الفترة التي تلت برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي:

الجدول رقم (5): تطور ميزان المدفوعات 1999-2012

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ميزان تجاري	2.36	12.3	9.61	6.7	11.1	14.27	26.81	34.06	34.2	40.60	7.78	18.2	27.9	12.06
صادرات	12.3	21.6	19.09	18.7	24.4	32.2	46.38	54.74	60.5	78.50	45.19	57.1	72.8	71.74
محروقات	11.9	21.0	18.53	18.1	24.1	31.5	45.59	53.61	59.6	77.19	44.42	56.1	71.6	70.58
ب.أخرى	0.41	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.79	1.13	0.98	1.40	0.77	0.97	1.22	1.155
واردات	-8.98	-9.35	-9.48	-12	-13.3	-17.9	-19.5	-20.6	-26.3	-37.9	-37.4	-38	-44	
تحويلات صافية	0.79	0.8	0.67	1.07	1.75	1.3	1.5	1.61	2.22	2.78	2.63	2.65	2.59	
رصيد حساب جاري	4.13	8.94	7.06	4.37	8.84	11.1	13.00	33.47	35.4	45.92	13.87	24.04	30.08	
رصيد ميزان مدفوعات	-2.38	7.58	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.5	36.99	3.86	15.33	20.0	

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي، للسنوات 1990-2012، الجزائر.

ونلاحظ من خلال الجدول، أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجز قدره 2.38 مليار دولار سنة 1999، وذلك رغم الارتفاع في أسعار المحروقات، وحقق ميزان المدفوعات فائض خلال سنة 2000 مقداره 7.58 مليار

دولار، بالإضافة إلى تحقيق الميزان التجاري فائض في نفس السنة بـ 11.14 مليار دولار، وذلك يعود الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار البترول، إذ قدر بـ 28.7 بعدما كان بـ 18 دولار، وهو الأمر الذي ساعد على تحقيق حجم الديون الخارجية بشكل كبير خلال هذه السنة.

كما سجل رصيد ميزان المدفوعات إشارة موجبة بعد سنة 2002 والتي بلغ فيها رصيد ميزان المدفوعات 3.65 مليار دولار، أما الواردات فد ارتفعت بقوة لتبلغ 12 مليار دولار، وتفسير هذه الزيادة يتوسع واردات مواد التجهيز في ظرف يتميز بتحسن نسبة الاستثمار الاقتصاد الوطني وارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار<sup>1</sup>.

أما الميزان التجاري فقد حقق ما قيمته 4.6 مليار دولار، ثم أصبح يتزايد بصورة مستمرة بداية من سنة 2003، حيث بلغ ميزان رصيد المدفوعات 4.47 مليار دولار، و9.25 مليار دولار لسنة 2004، ثم 16.34 مليار سنة 2005، ثم واصل الارتفاع ليبلغ سنة 2006 ما قيمته 17.73 مليار دولار، وهذا يعود لارتفاع أسعار البرميل بصورة كبيرة ومستمرة، كما ارتفعت عوائد المحروقات إلى 54.74 سنة 2006 وهو أكبر من الضعف.

واستمر في الارتفاع ليبلغ 29.55 مليار دولار، و36.99 مليار دولار في 2007 و2008 على التوالي، كما حقق الميزان التجاري استقرار سنة 2006 و2007 ليبلغ 34.06 و34.2 لعوائد المحروقات.

أما في سنة 2009 فقد حدث انهيار في رصيد ميزان المدفوعات بحوالي 12 مرة كما كان عليه في سنة 2008، حيث انخفض من 36.99 مليار دولار سنة 2008 ليبلغ 3.86 مليار دولار، مما سبب صدمة خارجية للاقتصاد الجزائري، وانخفض الميزان التجاري إلى 7.78 مليار دولار، بعدما سجل 40.60 مليار دولار سنة 2008 ويعود السبب في الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول، وبعد الصدمة بدأ التحسن تدريجيا في أسعار البترول، حيث بلغ سعر البرميل 82.870 دولار سنة 2010 للسداسي الثاني بعدما كان 77.501 دولار للسداسي الأول من نفس السنة.

<sup>1</sup> Banque d Algérie média Bak N68, Novembre 2003, p39.

ولقد بلغت صادرات المحروقات 71.66 مليار دولار سنة 2011 مع متوسط سعر سنوي يقدر بـ 112.943 دولارا للبرميل، لارتفاع نسبة 40.91% مقارنة بمتوسط السعر لسنة 2010، وتميز المستوى المعتبر لإيرادات صادرات المحروقات لسنة 2011، المتضمن طابع الاستقرار الثلاثي أي 18.01 مليار دولار في الثلاثي الأول 18.03 مليار دولار في الثلاثي الثاني، و17.79 مليار دولار في الثلاثي الثالث، و17.83 مليار دولار بالنسبة للثلاثي الرابع، الأمر الذي أدى بتحقيق فائض في الميزان التجاري قدر بـ 27.94 مليار دولار، بالإضافة إلى تحقيق زيادة فائض في احتياطات الصرف ورصيد ميزان المدفوعات، من 15.33 مليار دولار سنة 2010 إلى 20.06 مليار دولار سنة 2011، أما بالنسبة لسنة 2012 فنلاحظ أنه هناك تراجع كبير في الميزان التجاري مقارنة بسنة 2011 حيث انخفض إلى 12.06 مليار دولار، أما الصادرات فقد حققت سنة 2011 بـ 72.8 مليار دولار متراجعة في سنة 2012 إلى 71.74 مليار دولار<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الأدوات

سيتم الإشارة في هذا المطلب إلى أدوات الدراسة المتمثلة في نموذج الدراسة والمتمثل في الانحدار الخطي المتعدد، بالإضافة إلى مختلف الفرضيات التي يقوم عليها هذا النموذج وكذا مختلف الاختبارات التي تندرج ضمن هذا النموذج.

### أولاً: تعريف نموذج الدراسة

يعتبر نموذج الانحدار الخطي المتعدد (العام) من أهم النماذج القياسية لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، حيث يستند النموذج الخطي العام على افتراض وجود علاقة خطية ما بين متغير تابع  $Y_i$  وعدد من المتغيرات المستقلة، ويأخذ الشكل العام التالي:

$$Y_i = B_0 + B_1X_{1i} + B_2X_{2i} + \dots + B_KX_{ki} + \varepsilon_i \quad i = 1, \dots, N$$

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 67.

حيث  $X_{1i}, X_{2i}, \dots, X_{ki}$  ، تسمى المتغيرات المفسرة أو المستقلة للمتغير المفسر أو التابع  $Y_i$ .

في حين  $\varepsilon$ ، يسمى الخطأ العشوائي وهو يتضمن كل المعلومات التي لا تقدمها المتغيرات المفسرة<sup>1</sup>.

يمكن تقدير معالم هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

ولكي تكون تقديرات معالم هذا النموذج المتحصل عليها أفضل تقديرات خطية وغير متحيزة ولها أقل تباين (أي

خاصية BLUE)، فيجب أن تتوفر الشروط أو الفروض التالية:

1- العلاقة بين المتغير  $i$  والمتغيرات المستقلة خطية على الصورة التالية:

$$Y_i = B_0 + B_1X_{1i} + \dots + B_kX_{ki} + \varepsilon_i$$

2- أن القيمة المتوقعة للمتغير العشوائي تساوي الصفر أي:  $E(\varepsilon_i) = 0$ .

3- أن تباين المتغير العشوائي  $\varepsilon_i$  ثابت لجميع المشاهدات أي:

$$VAR(\varepsilon_i) = \delta_{\varepsilon_i}^2$$

4- لا يوجد ارتباط ذاتي أو تسلسلي بين الأخطاء، أي الأخطاء في أي مشاهدة مستقل عن الخطأ في باقي

المشاهدات أي:

$$COV(\varepsilon_i, \varepsilon_s) = 0$$

5- المتغير العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط يساوي صفر، وتباين ثابت.

6- قيم المتغير العشوائي  $\varepsilon_i$  مستقلة عن قيم المتغيرات المستقلة.

<sup>1</sup> شبيحي محمد، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص:.

7- لا يوجد ارتباط خطي تام بين المتغيرات المستقلة أي عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي (Multiallinearity).

8- لا توجد أخطاء في التجميع كما تم توظيف النموذج بدون أخطاء<sup>1</sup>.

فيما يخص النموذج الخاص بالدراسة فيمكن صياغته كمايلي:

$$\text{Export}_i = f(\text{ERT}_i, \text{IRT}_i, M_i)$$

حيث تمثل كل هذه المتغيرات مايلي:

Export: صادرات السلع المنظورة.

ERT<sub>i</sub>: سعر الصرف.

IRT<sub>i</sub>: سعر إعادة الخصم.

M<sub>i</sub>: الكتلة النقدية.

مثل كل من سعر الصرف، سعر إعادة الخصم والكتلة النقدية، كمتغيرات مستقلة للمتغير التابع قيمة صادرات السلع المنظورة.

ثانيا: اختيار النموذج

بعدما يتم تقدير النموذج، تأتي مرحلة تقييمه وذلك باستخدام نوعين من الاختبارات: الاختبارات المعنوية الإحصائية، والاختبارات القياسية.

<sup>1</sup> حسام علي داود، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق - باستخدام برنامج EVIEWS، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2013، ص:

1- الاختبارات المعنوية الإحصائية: لكل متغير مستقل شكل فردي وسنعتد على اختبار ستيونت، وكذا الانحراف المعياري، اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج ككل، وسنستخدم اختبار فيشر.

2- الاختبارات القياسية: نستخدم فيها:

- اختبار مضاعف لاعرانج (LM TEST) لاختبار الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ.

- اختبار (Jarque Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

- اختبار (White) لاختبار مدى ثبات تباين الخطأ العشوائي.

- وكذلك الاعتماد على مصفوفة الارتباط لاختبار مدى وجود الارتباط التام بين المتغيرات المستقلة.

### المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

سنعرض من خلال هذا المبحث مختلف النتائج المتحصل عليها ومناقشتها للخروج بنتائج.

### المطلب الأول: نتائج الدراسة

سنعرض في هذا المطلب النتائج المتحصل عليها من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام

برنامج Eviews.

### أولاً: تقدير النموذج

باستخدام Eviews نقوم بتقدير العلاقة  $Exportm_i = f(ERT_i, IRT_i, M_i)$ ، فتحصلنا على النتيجة المبينة

في الجدول التالي:

جدول رقم (6): معادلة الانحدار للمتغير  $Exportm_i$

المتغير	المعامل	الخط المعياري	T.الإحصائية	الاحتمال
C	1.6124	0.4352	3.7050	0.0015
ERT	-0.0059	0.0042	-1.4027	0.1768
IRT	-0.0665	0.0230	-2.8813	0.0096
M	-0.0007	0.0088	-0.0873	0.9313

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

### ثانياً: تقييم النموذج

من مخرجات برنامج Eviews، يتضح أن احتمال T الإحصائية للمتغيرين ERT و M أكبر من 5%، ما يعني عدم معنويتها الإحصائية، في حين أن المتغير IRT هو الوحيد الذي يملك معنوية إحصائية.

أما من ناحية النموذج ككل فنلاحظ أن احتمال T.الإحصائية يساوي 4.8%، وهو أقل من 5% ما يعني أن النموذج ككل مقبول من الناحية الإحصائية.

كذلك نلاحظ أن  $R^2$  33.33% وهي أقل من 60%، إلا أن الملاحظ أن إشارة المعاملين لكل من ERT و IRT سالبة وهذا يتناقض مع النظرية الاقتصادية.

### ثالثاً: إعادة تقدير النموذج

وبعد إجراء التعديلات اللازمة (من خلال حذف المتغير IRT) وإعادة تقدير النموذج نتحصل على مايلي:

جدول رقم (7): تقدير معادلة الانحدار للمتغير  $Exportm_i$

المتغير	المعامل	الخط المعياري	T. الإحصائية	الاحتمال
C	0.5617	0.277566	0.27756	0.0566
ERT	0.00307	0.003311	0.92867	0.3641
M	-0.000185	0.010282	-0.01799	0.9858

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

#### رابعاً: تقييم النموذج

أ- الاختبارات الإحصائية: احتمال T. الإحصائية ل ERT و M هي 36.41% و 98.58% على التوالي وهي أكبر من 5%، كذلك احتمال الإحصائية للنموذج ككل تساوي 65.35% وهي أكبر من 5%، ما يعني أن النموذج لا يملك معنوية إحصائية.

كذلك نلاحظ أن معادلة التحديد  $R^2$  يساوي 0.04 وهو ضعيف جداً ما يعني تقريباً انعدام القدرة التفسيرية للنموذج.

ب- الاختبارات القياسية: باستخدام اختبار LM وجدنا أن احتمال (OBS R\*-Squarea) تساوي 41.15%، وهي أكبر من 5%، ما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ (قبول الفرضية الصفرية  $H_0$ ).

باستخدام اختبار (White) وجدنا أن قيمة احتمال (OBS R\*-Squarea) تساوي 62.47% وهي أكبر من 5%، ما يعني ثبات تباين حدود الخطأ العشوائي (قبول  $H_0$ ).

باستخدام اختبار (Jarque Bera) وجدنا أن الاحتمال يقدر 27.87% وهو أكبر من 5%، ما يعني أن حدود الخطأ تتوزع توزيع طبيعي (قبول فرضية  $H_0$ ).

من مصفوفة الارتباط يتضح عدم وجود ازدواج خطي بين حدود الخطأ.

### المطلب الثاني: مناقشة النتائج

لقد توصلنا من خلال نتائج الدراسة المتحصل عليها أن نموذج الانحدار المقدر:

$$\text{Exportm} = 0,561750 + 0.003074 \text{ ERT} - 0.000185\text{m}$$

هو نموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية، كما أن القدرة التفسيرية للنموذج ضعيفة وهي 4.16% أقل من 60% في حين أن المتغير IRT قد تم استبعاده بسبب تعارض إشارة معاملته مع النظرية الاقتصادية أما من الناحية القياسية فلا توجد مشاكل قياسية.

وعليه نقول أن هذه المتغيرات (M, IRT, ERT) لم تلعب الدور المنوط بها في تشجيع الصادرات الجزائرية، خلال مدة الدراسة.

### خاتمة الفصل

أشرنا في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي حيث تطرقنا للتطورات التي عرفتها متغيرات الدراسة والمتمثلة في الكتلة النقدية، سعر الصرف، معدل إعادة الخصم وصادرات السلع المنظورة، والنموذج المستخدم في الدراسة، مع الإشارة لمختلف الاختبارات التي يقوم عليها، ومعرفة مدى قدرة هذه المتغيرات على رصد الصادرات الجزائرية وذلك على ضوء نتائج الاختبارات القياسية المتحصل عليها من استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد EVIEWS، وكانت النتائج المتحصل عليها لم تلعب الدور المنوط بها في تشجيع الصادرات الجزائرية خلال مدة الدراسة، وهو ما أكدته نتائج بعض إختبارات هذا النموذج.

خاتمة عامة  
خاتمة عامة

الملاحق  
الملاحق

### خاتمة

تهدف دراستنا إلى معرفة ما مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، لغرض ذلك تمت الإشارة لنظرة مختصرة حول السياسة النقدية وميزان المدفوعات والعلاقة التي تجمعهما، وتم استخدام اختبارات نموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك بالاعتماد على ثلاث متغيرات اقتصادية تعكس المشكلة والمتغيرات المؤثرة فيها، وتتمثل في: صادرات السلع المنظورة، سعر الصرف، معدل إعادة الخصم، الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990-2012.

### الإجابة على الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى: يؤثر سعر الصرف على رصيد الصادرات المنظورة في الجزائر، وقد أثبتت الدراسة عن طريق نتائج برنامج EVIEWS أن سعر الصرف في الجزائر يرتبط ارتباط طردي مع رصيد الصادرات السلع المنظورة خارج قطاع المحروقات، إلا أن عدم امتلاك المتغير أن سعر الصرف في الجزائر يرتبط ارتباط طردي مع رصيد الصادرات السلع المنظورة خارج قطاع المحروقات، إلا أن عدم امتلاك المتغير ERT لمعنوية إحصائية وعدم معنوية النموذج ككل يؤدي بنا إلى رفض الفرضية الأولى، أي أن سعر الصرف في الجزائر لا يؤثر على رصيد الصادرات السلع المنظورة خارج قطاع المحروقات، فالمفروض أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات طالما أن مرونة الطلب الخارجي عليها ليست مساوية للصفر، إلا أنه في حالة الاقتصاد الجزائري فعدم تنوع الاقتصاد وعدم وجود إنتاج محلي معتبر خارج قطاع المحروقات، يجعل من سعر الصرف أداة غير فعالة في تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- بالنسبة للفرضية الثانية التي تفترض أن معدل إعادة الخصم يؤثر على رصيد الصادرات الجزائرية، فقد أثبتت النتائج كذلك عدم صحة هذه الفرضية، فقد أظهرت النتائج أن معدل إعادة الخصم مرتبط ارتباط عكسي مع رصيد الصادرات المنظورة، وهكذا عكس النظرية الاقتصادية التي تنص على طردية العلاقة، هذا إضافة إلى عدم معنوية المتغير، فالمفروض أن رفع من سعر إعادة الخصم يزيد حجم الصادرات وتخفيض سعر إعادة الخصم يخفض من حجم الصادرات، إلا أن الملاحظ مثلاً في الجزائر هو عدم وجود هذه العلاقة، وحتى انخفاض حجم الصادرات لا يرجع إلى انخفاض سعر إعادة الخصم، وإنما إلى طبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري الغير المتنوع.
- أما الفرضية الثالثة والأخيرة التي تفرض أن الكتلة النقدية تؤثر على رصيد الصادرات الجزائرية المنظورة، فقد كانت الاختبارات كذلك مؤكدة لعدم صحة الفرضية، فقد أثبتت النتائج عكسية العلاقة، إلا أن عدم معنوية المتغير M وعدم معنوية النموذج ككل، يؤدي إلى عدم تبني هذه النتيجة، وبالتالي عدم تقبل الفرضية الثالثة، والسبب في ذلك أن الاقتصاد الجزائري يتميز بالتداول النقد خارج الدائرة المصرفية، وهذا يضعف سيولة الجهاز المصرفي ويعيق عمل السياسة النقدية.

### التوصيات:

- يجب الحد من الطلب على الموارد المستوردة، ودفع المنتجين المحليين إلى رفع إنتاجهم وتحسينه، وبالتالي تشجيعهم على إحلال الواردات وزيادة الصادرات.
- تشجيع الاستثمارات من خلال تخفيض سعر الفائدة.
- العمل على تحسين مناخ الأعمال بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وبالتالي الرفع من الإنتاج المحلي وتخفيض حجم الواردات.

## قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1. PICCL الموسوعة الاقتصادية المسيرة، دار الكتاب الحديث، 2010.
2. أكرم محاذة، النقود والمصارف -مدخل تحليلي ونظري-، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.
3. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
4. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.
5. بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
6. بن عبد الفتاح دحمان، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف للصندوق النقد الدولي - دراسة حالة الجزائر-، الجزائر، 1997.
7. حسام علي داود، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق - باستخدام برنامج EVIEWS، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2013.
8. حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987.
9. حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987.
10. سعد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
11. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ط1، دار الفكر للنشر، 2011.
12. شقيري نوري موسى، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012.
13. شحي محمد، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012.
14. عباس كاظم المدعي، السياسات النقدية والمالية، وأداء سوق الأوراق المالية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
15. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
16. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، المفرق، الأردن، 1999.
17. مجدي محمود شهاب: أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006.

18. مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، 40 سويترة الأزاريطة، الإسكندرية.
19. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التجارة الدولية، 2010.
20. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية، تحليلية، قياسية)، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011.
21. موسى سعيد مطر، تمويل دولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008.
22. الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة للنشر، الجزائر، 1996.
23. هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009.
24. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، ط1، دار المنهل اللبناني، 2008.
25. وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط1، دار بداية للنشر، 2010.

#### ثانيا: المذكرات:

1. بلعربي رمزي، السياسة النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض الصادرات - حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ليسانس مالية وبنوك، 2010-2011.
2. بن عبد الفتاح دحمان، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف للصندوق النقد الدولي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1997.
3. سعيود حمزة، السياسة النقدية ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، مذكرة لنيل شهادة الليسانس ل.م.د في علوم التسيير، تخصص مالية، المركز الجامعي، ميلة، 2011-2012.
4. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
5. عبد المجيد قدي، التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996.
6. علة محمد، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
7. عمروش شريف، السياسة النقدية واختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2005.
8. مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

المجلات:

1. صالح مفتاح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000)، مجلة العلوم الانسانية، جامعة

محمد خيضر، بسكرة، 2004

التقارير:

1. التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي للسنوات 1990-2012، الجزائر.

مراجع باللغة الفرنسية:

1. Banque d Algérie média Bak N68, Novembre 2003.
2. Milet Obravich , « les effets de la dévaluation françaises, les aides d organisation, paris, 1970.

## قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم
	معادلة الانحدار المقدرة $Exportm = F(Ert, Irt, m)$	01
	معادلة الانحدار المقدرة $Exportm = \int (Ert, Irt, m)$	02
	اختيار الارتباط الذاتي لحدود الخطأ	03
	اختيار تباين الخطأ العشوائي	04
	اختيار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ	05